

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٨٠

الجمعة، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أكرم (باكستان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كنوزين

ألمانيا السيد تروتفاين

إسبانيا السيد يانيس بارنوفو

أنغولا السيد غسبار مارتنس

البرازيل السيد ساردنبرغ

بنن السيد أديشي

الجزائر السيد باعلي

رومانيا السيد موتوك

شيلي السيد ماكيرا

الصين السيد وانغ غوانغيا

فرنسا السيد دوكلو

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسن

الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي

جدول الأعمال

الآزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة لها

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/2004/423)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة لها

رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى
الأمم المتحدة (S/2004/423)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي
توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس
الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه
الداخلي المؤقت إلى السيد جان إغلند، وكيل الأمين العام
للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد إغلند إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته
السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة
بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة
مرياته راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة مرياته راسي إلى شغل مقعد على طاولة

المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في
جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل
إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة في
٢٤ أيار/مايو موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لباكستان لدى الأمم المتحدة S/2004/423.

يجري مجلس الأمن اليوم مناقشة هامة. ففي السنوات
العديدة الماضية ابتلت أنحاء مختلفة من العالم بأزمات وحالات
طوارئ معقدة، خاصة في أفريقيا.

وتتسم الأزمات المعقدة بوجود روابط فيما بين
أبعادها العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والإنسانية. ويساور المجتمع الدولي بأسره قلق
بالغ إزاء التكاليف السياسية والاقتصادية والإنسانية الإجمالية
التي تفرضها هذه الأزمات المعقدة. ولذلك لا بد أن يكون
منع هذه الأزمات والاستجابة الفعالة لها مسألة ذات أولوية
قصوى لمجلس الأمن على وجه الخصوص ولنظومة الأمم
المتحدة برمتها.

وخلال الأشهر العديدة الماضية، أجرى مجلس الأمن
عدة مناقشات ركزت على جوانب فردية من هذه
الصراعات المعقدة والاستجابة الدولية لها، بما في ذلك،
وضمن مسائل أخرى، حماية المدنيين في الصراعات المسلحة،
وانتشار المرتزقة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،
والعدالة وحكم القانون، والتعاون مع المنظمات الإقليمية،
ودور الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار بعد الصراع، ودور
مؤسسات الأعمال في منع نشوب الصراعات، وحفظ
السلام وبناء السلام بعد الصراع.

والغرض من هذه المناقشة بشأن الصراعات المعقدة
واستجابة الأمم المتحدة لها هو إلقاء نظرة استراتيجية على
القضايا المترابطة التي تشكل الأزمات المعقدة ولكي نرى
الكيفية التي يمكن بها صياغة وتنفيذ نهج طويلة الأجل
وشاملة ومتكاملة ومركبة بتنسيق على نطاق المنظومة.

أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام للشؤون
الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد جان
إغلند، ليعرض على المجلس وجهة نظر الأمانة العامة للأمم
المتحدة بشأن هذه المسألة.

وفي كل يوم، يستهدف الرجال والنساء والأطفال في الصراعات حول العالم بصورة فعالة ومتعمدة من جانب أطراف الصراعات ويخضعون لأقصى درجات العنف وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، قتل أكثر من مليوني شخص نتيجة للصراع الطويل الأمد، وأخضع عشرات الألوف من النساء والأطفال لأشكال من العنف الجنسي تنأى عن الوصف. وحاليا، تم تشريد عدد مذهل يبلغ ٥٠ مليون شخص من منازلهم جراء الصراع، ويكافح العديد منهم للبقاء في ظل أحوال قاسية. وتتفاقم المعاناة التي ابتلي بها المدنيون في حالات الطوارئ المعقدة في معظم الأحيان بسبب منع أو تقييد وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

وتعد الأزمة الراهنة في منطقة دارفور في السودان من الأمثلة المثيرة للفرع: إذ تم تشريد أكثر من مليون من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال، وهم في حاجة ماسة إلى المأوى والماء والغذاء والإمدادات الطبية. وتؤدي حالات الطوارئ المعقدة إلى زيادة الضعف، وعندما تتزامن معها الكوارث الطبيعية، تبلغ الآثار حدتها الأقصى، على نحو ما توضحه الفيضانات المدمرة التي حدثت في هايتي هذا الأسبوع. وتحتاج هذه الشواغل الخطيرة إلى استجابة منسقة من جانبنا جميعا.

وفي حالات الصراع المسلح، تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن تقديم المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين. وعندما تفتقر الحكومات إلى القدرة على تقديم المساعدة وتوفير الحماية أو إلى الرغبة في توفير هذه المساعدة والحماية، فإنه يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدورها وتتحمل مسؤولياتها. وتقف جميع إدارات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية على أهبة الاستعداد للقيام بهذا العمل الهام كلما وحيثما طلب منها ذلك. ولكننا لا نستطيع أن

السيد إغلند (تكلم بالانكليزية): إن إجراء مناقشة بشأن الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة لها هو أمر هام في وقت ما زال فيه أشخاص كثيرون متورطين في صراعات ومبتلين بأزمات معقدة وطويلة الأجل، وهي قضايا من صميم دوري بصفتي وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ.

إن حالات الطوارئ المعقدة وتبعاتها لا تنطوي على أبعاد عسكرية وأمنية فحسب بل أيضا على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية أساسية. إنها أزمات ذات أجل أطول وتكون فيها عملية الصراع ذاتها قد تركت أثرا كبيرا على هياكل المجتمع والمؤسسات الحكومية وقدرة الأسر الكبيرة والمجتمعات على مؤازرة بعضها البعض. وهذا هو سبب ترتب المسؤولية وضرورة المساعدة الإنسانية. ومن الجوهرى اتباع نهج شامل ومتكامل من أجل تحقيق إنجازات حقيقية ومستدامة. وفي حالات الانتقال على سبيل المثال، تمس الحاجة إلى أن يترافق التقدم على الجانبين الأمني والسياسي بتقدم مماثل على الجهات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تثبيت دعائم السلام.

ولذلك، فإن المسؤولية الجماعية التي تقع على عاتقنا جميعا - مجلس الأمن والجمعية العامة والدول الأعضاء منفردة والمنظمات الإقليمية ومختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية - لا تقتصر على أداء الأدوار المنوطة بكل منا بأكثر قدر ممكن من الفعالية، بل وأن نستجيب لهذه المسائل معا ككل متماسك. ويتعين أن يضطلع كل منا بدور هام، سواء في معالجة الأسباب الجوهرية للصراع، أو منع ترسخ الصراعات المسلحة والتدخل أثناء الصراع المسلح لحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية لإنقاذ الأرواح، وتقديم الدعم لعمليات السلام أو مساعدة البلدان الخارجة من الصراع عبر فترة انتقالية حساسة إلى حالات السلام الوطيد والتنمية المستدامة.

الأخرى التي تؤثر أيضا تأثيرا هاما في السلام المستدام. وتتطلب العمليات الفعالة للسلام والمصالحة وجود هياكل اجتماعية وإدارية فعالة. ولذلك فإن من المهم أن لا يعمد المجتمع الدولي إلى إهمال المدارس ومدرسيها، والمراكز الصحية وعملها، والمكاتب الإدارية المحلية وهياكل رفاه المجتمع المحلي.

بيد أن خبرتنا في مجال عمليات النداءات الموحدة تدل على أنه بالرغم من أن البلدان المانحة راغبة في دعم المبادرات التي تتصدى لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، فإن أدوات السلام في الأجلين الأطول أو المتوسط، كالتعليم والرعاية الصحية وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمول تمويلًا ناقصًا في معظم الأحوال.

ويضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة وحماية المدنيين. ومن ثم، فإن المجلس يطلب في القرار ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، إلى الأمين العام أن يلفت نظره إلى الحالات التي تدعو إلى القلق الخطير فيما يتعلق بحماية المدنيين في الصراع المسلح. وينبغي لنا أن نستفيد من هذه الآلية بوتيرة أكبر. ومن الحاسم على حد سواء أن نلفت انتباه المجلس إلى الحالات التي تدعو إلى القلق في أسرع وقت ممكن. ولذلك، فإنه ينبغي الاستفادة بدرجة أكبر من القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١) بشأن منع نشوب الصراع المسلح، الذي يشجع الأمين العام على إبلاغ مجلس الأمن بتقييمه للأخطار التي يحتمل أن تهدد السلم والأمن الدوليين.

ويعتبر الإنذار المبكر حاسما في منع نشوب الصراع. وتضطلع تحاليل الإنذار المبكر الفعالة والتي تجري في الوقت المناسب بدور رئيسي في مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع على الكشف عن الأزمات الإنسانية المعقدة ومنعها. وفي غينيا - بيساو على سبيل المثال، أدي التخطيط لحالات الطوارئ إلى تحسين تأهب الأمم المتحدة في حالة

نقوم بذلك عندما يحال بيننا وبين الوصول إلى مجموعات السكان المحتاجين، وعندما تتهدد سلامة وأمن موظفينا وعندما لا نتلقى التمويل الكافي للقيام بعملنا الإنساني.

ومن المأساوي، أن الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة هم الذين يجرمون منها في معظم الأحوال. وفي ٢٠ صراعا حول العالم، يمنع أو يعاق الوصول إلى ما يقدر بـ ١٠ ملايين شخص محتاجين إلى الغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية. ولا تزال القيود التي تعوق وصول المساعدات تؤدي إلى حرمان نحو ٥٠٠ ٠٠٠ من المدنيين في ليبيريا من المساعدة المنقذة للأرواح، ونحو ٢,٢ مليون شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونحو ١,٥ مليون شخص في كوت ديفوار. وهناك حالة مماثلة في أفغانستان، حيث يعتبر الوصول إلى مليون شخص في المناطق الريفية في الجزأين الجنوبي والشرقي من البلد محدودا جدا وغير مأمون.

كما يؤدي اختلاف تدفقات التمويل الإنساني لحالات الطوارئ المعقدة إلى تقويض تقديم المساعدة إلى المدنيين المحتاجين. وفي عام ٢٠٠٣، التمسست النداءات الإنسانية لصالح ١٣ أزمة في أفريقيا مبلغ ٢,٢ بليون دولار، ولم يصل منها سوى أقل من نصف هذا المبلغ. وفي الوقت نفسه، وفي المانحون بمبلغ البليون دولار الذي التمسسه نداء الأمم المتحدة لصالح العراق بأكمله. ويعكس هذا الوضع الحقيقة المرة المتمثلة في أن المصالح السياسية والأولويات الاستراتيجية وأضواء وسائل الإعلام تسفر عن استجابة متباينة إلى حد كبير. وإنني أشجع مجلس الأمن على النظر بإمعان في الروابط بين صون السلم والأمن الدوليين وعدم كفاية التمويل في أزمات معينة.

وتعتبر حالات ما بعد الصراع مثالا على الأهمية التي تتسم بها كفاءة توفير التمويل الكافي لا للمساعدة الإنسانية التي تؤدي إلى الإمداد بأسباب الحياة فحسب، بل وللبرامج

امتياز للقوات المتحاربة، ولكن السلام الدائم والمصالحة الوطنية يعتمدان على توفير مناخ اجتماعي يسعى إلى توطيد السلام. فكل قطاعات وعناصر المجتمع، وليس فقط القوات المتحاربة فيه، ينبغي أن تنضوي تحت راية المصالحة. ولا بد للدور الأساسي للمرأة في عملية السلام أن يعترف به وأن يدعم بشكل فعال.

إن الملايين من الذين لا صوت لهم هم الذين يحتاجون لالتزامنا واهتمامنا. إنه الأب الذي لا يقدر على حماية عائلته من الهجمات الوحشية، والأم العاجزة عن الحصول على الرعاية الطبية، وعن إنقاذ حياة طفلها المريض، والطفل الذي يستيقظ كل صباح على رعب الحرب والعنف وعلى حياة لا مستقبل له فيها، والفتاة اليانعة التي اغتُصبت بوحشية وقد لا تستعيد أبداً عافيتها من الجراح الداخلية التي أصابتها، هم الذين يحتاجون إلى اهتمامنا والتزامنا.

هؤلاء هم الناس الذين يعتمدون علينا وهم الذين سوف يحكمون على نجاحنا، النجاح الذي سيقاس بعدد الناس الذين سنتمكن من مساعدتهم وحمايتهم كنتيجة لأعمال نقوم بها بحزم وسرعة. إن التزامكم المستمر في مجلس الأمن بهذا الهدف المشترك أمر حيوي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد جان إغلند على إحاطته الإعلامية النافذة البصيرة التي قدمها إلى مجلس الأمن.

والآن أعطي الكلمة للسيدة مرياته راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة راسي (تكلمت بالانكليزية): شكرا جزيلاً، السيد الرئيس، على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة، بصفتي رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإنه لشرف لي حقاً أن أتواجد بينكم اليوم.

الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. إلا أنه ليس هناك أي فائدة من التخطيط لحالات الطوارئ إذا لم تكن لدينا الموارد الكفيلة بالتصرف إزاءها.

ولا يمكن أن تنجح إدارة الصراعات حالياً دون اشتراك المنظمات الإقليمية على نحو قوي وحاسم. فعلى سبيل المثال، يعتبر اشتراك الاتحاد الأفريقي حالياً في أزمة دارفور حاسماً لاستجابة المجتمع الدولي. وبالمثل، كان انتشار بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا في الوقت المناسب مفيداً في اغتنام الفرصة السياسية المتمثلة في تحقيق الاستقرار في ذلك البلد الذي مزقته الحرب.

أما المسائل كالاتجار بالبشر والتدفق غير المشروع للأسلحة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وانتقال المشردين والمخربين عبر الحدود، فتستلزم وجود آليات والتزامات إقليمية من أجل التصدي لمعالجتها بشكل مناسب. إن المجتمعين الدولي والإقليمي يتحملان بدورهما مسؤولية تقديم المساعدات، على المدى الطويل، إلى الدول الضعيفة لتعزيز مؤسساتها حتى تستجيب في وقت مبكر للأزمات الإنسانية، وللحفاظ على وجود قوي في البلدان التي تمر بمحلة ما بعد الصراع، وتعزيزاً لاحترام حقوق الإنسان والحكم الصالح وعمليات بناء السلام.

إن أسباب معظم الصراعات ناتجة عن الفقر والفساد والاستغلال المتعمد للأقليات، وعدم توفر العدالة الاجتماعية واستثناء فئات من المجتمع. ويتطلب التعامل الفعال مع الأزمات المعقدة التصدي لهذه الأسباب الجذرية. وفي البلدان التي بدأت تستعيد عافيتها من الصراعات، فإن تحقيق السلام والمصالحة الوطنية يتوقف في النهاية على إجراء التغييرات على المواقف والسلوك في داخل المجتمع. وينطبق هذا بشكل خاص على المجتمعات التي تكون قد تعرضت إلى حالة من الاستقطاب. وكثيراً ما ينظر إلى عمليات السلام على أنها

في غينيا - بيساو وبوروندي في إطار منظومة الأمم المتحدة بأسرها، أي بين الأمانة العامة ودوائرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ورؤساء مكاتب الأمم المتحدة في البلدان المعنية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سواء على مستوى المقرر أو في الميدان، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وكان لا بد لهذه الأفرقة من أن تعمل على كل هذه الهيئات لتحصل على صورة أوضح للأوضاع التي تعني بها من أجل تقديم توصيات بشأن السياسات الواجب اتباعها واقتراح آليات الدعم لهذه البلدان. واتباع هذا النهج، فإن العملية المشتركة بين الحكومات دعت إلى المزيد من الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة. وإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمنتدى مفتوح تشارك فيه وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل متزايد، يجد نفسه في موقف فريد للاضطلاع بهذه المهمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأفرقة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي شاركت أيضا في العمل مع مؤسسات بریتون وودز، وهذا جانب هام من تطور عمل الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وعلاقات العمل القائمة اليوم بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهذه المؤسسات أصبحت حقيقة واقعة في مجال تمويل عملية التنمية وفي المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ولكن هذه العلاقات تبقى أقل انتظاما في الميادين الأمنية والسياسية، ويمكن تعزيزها ليتسنى استخدام الدراسات التحليلية لمؤسسات بریتون وودز وقدراتها بشكل كامل في تكميل جهود الأمم المتحدة. ودور هذه المؤسسات في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين، كما هو الحال في بوروندي، ينتظر منا المزيد من تعزيز العلاقات بيننا.

إنني أرحب بحرارة بمناقشة اليوم حول الأزمات المعقدة، وهي تشكل استمرارا وتعزيزا للمناقشات جرت في السنوات الماضية وركزت على جوانب منفردة من الأزمات المعقدة والاستجابة الدولية لها. فالأزمات المعقدة تقتضي ردودا متضافرة وتعاونية، تشارك فيها الهيئات المختلفة للأمم المتحدة ويكمل كل منها دور الآخر.

وفي الآونة الأخيرة كانت أهم مساهمات المجلس الاقتصادي والاجتماعي إزاء الأزمات ما قدمه إلى البلدان الأفريقية الخارجة من حالات الصراع. وقد تجسدت تلك المساهمة بإنشاء فرق استشارية مخصصة لكل من غينيا - بيساو وبوروندي، مكلفة ببحث الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للبلدان المعنية، واستعراض برامج الدعم الدولية المقدمة لها، وإسداء المشورة لها حول فعالية هذه البرامج، وتقديم التوصيات بشأن برنامج دعم طويل الأمد يستند إلى اتباع نهج شامل لتحقيق السلام والأمن والاستقرار.

وقد بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقييم عمل هذه الأفرقة استعدادا للمناقشات التي ستجري في الدورة الموضوعية للمجلس في تموز/يوليه. وأبرزت المناقشات التي جرت حتى الآن بوضوح جدوى وفائدة هذه الفرق، بصفتها آليات تعزز اتباع نهج شامل إزاء السلام والتنمية وحشد الدعم الواجب تقديمه لتلك الدول تفاديا لتجدد الصراعات فيها. ومع أن هذه الأفرقة مكلفة بالعمل في دول خارجة من حالات الصراع، فإن العبر المستخلصة من عملها تتصل أيضا بمجالات أخرى من الأزمات، لأن الأمر المحوري هنا هو كفالة اتباع نهج تنسيقي بين الشركاء الرئيسيين، وإجراء بحث مناسب للأسباب المتعددة لنشوب الصراعات.

إن هذه الأفرقة المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عززت اتباع نهج متسق إزاء الوضع

بين الجنسين وحقوق الإنسان لا بد من أن تراعى في كل تخطيط أو عمل.

إن المسائل المتعلقة بالعدالة وسيادة القانون غالباً ما تكون في لب الصراعات، وتصبح أهميتها مسلماً بما بصورة متزايدة في التخطيط لاستجابة المجتمع الدولي لمختلف الحالات المتأزمة. ولما كانت معالجة القضايا المتعلقة بسيادة القانون أمراً ضرورياً طوال فترة الصراع، فإن قيام منظومة الأمم المتحدة بتطوير استجابة فعالة للتحديات التي تطرحها حالات الأزمات المعقدة سيفيد في زيادة التعاون بين هيئتنا وفي كل أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

أما بالنسبة إلى التمويل فلا بد أن يكون كافياً ومرناً ومستداماً. وهناك مناقشات هامة تدور حالياً فيما يتعلق بالمانحين الخارجيين والمساعدة التي تقدم في الصراعات، وهذا قطعاً سينعكس في مجالات مختلفة من أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً.

ختاماً، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى حدث ينظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٢ تموز/يوليه، كجزء من دورته الموضوعية، عن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وذلك الحدث يمثل بداية كبيرة ومبادرة أولى من نوعها على الصعيد الحكومي الدولي. وهو يستحق متابعة اشمالية بصيغة ما. وأثق بأن المناقشات التي ستجري فيه والنتائج التي سيتمخض عنها ستسهم بأهمية عظيمة لمجلس الأمن، لأنها ستساهم في تحسين جهود تدخل الأمم المتحدة في هذه المرحلة الحرجة من الحالات المتأزمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على بيانها.

السيد يانيز بارنوفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي، أود بداية أن أرحب بالمبادرة التي اتخذت رئاستكم زمامها بتنظيم الاجتماع المفتوح هذا لمجلس الأمن. فهذا يتيح

ولكي نكفل التضافر في عملنا، لا بد من ربط مبادرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه بعمل مجلس الأمن. ومن دواعي سروري، سيدي الرئيس، أن هيئتنا تعملان بشكل أكثر اتساقاً، كما دلت على ذلك الإشارة إلى أفرقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في البيانات الرئاسية لمجلس الأمن حول المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعلينا ألا نضيّع هذا التقدم الذي من خلاله يستطيع مجلسنا، كل في مجال اختصاصاته ومسؤولياته التي حددها الميثاق، أن يجولا النهج الشامل للسلم والتنمية إلى حقيقة واقعة.

إن الفريق العامل المعني بالمسائل الانتقالية التابع للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، المنشأ بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استجابة لتقرير الأمين العام حول تعزيز الأمم المتحدة (A/57/387) الصادر في عام ٢٠٠٢، قدم تقريره مؤخرًا. ويستند التقرير حول المسائل الانتقالية إلى الخبرات المستقاة من بلدان مختلفة. وهو يبرز عدة مسائل انتقالية متنوعة ويدلل على وجود مشاكل في الاستجابة على نطاق المنظومة. ومن بين الاستنتاجات الرئيسية للتقرير، التي ينبغي أن نجد حلولاً ملموسة لها، ما يأتي:

إن المساعدات الإنسانية، وإعادة التأهيل، والإنعاش، والتعمير، يمكن أن تتداخل وتتداخل فعلاً. وينبغي لهذه العمليات أن تكون مصحوبة بشكل مستمر بعمليات تخفيف الأزمات ومنع حدوثها لتفادي وقوع الانتكاسات.

حفظ السلام والأمن لا بد من أن يكون جزءاً من نهج متماسك. وإن تملك العملية على مستوى الحكومة المركزية والمستوى المحلي في البلد المتضرر أمر ضروري. وحيث أن المسؤولية تقع على البلد نفسه، فإن بناء القدرات والنهج التشاركي وتعزيز عملية صنع القرار تمثل العناصر الأساسية لتحقيق انتقال حقيقي. والقضايا الجامعة للمساواة

ذلك، أن ينخرط في البحث عن التوازن الضروري بين سيادة الدولة والعمل الجماعي. ونقصد هنا التهديدات التي تتخطى الحدود والتي لا يمكن التصدي لها إلا من خلال التعاون الدولي والعمل الدولي الفعال.

ويتبين من تحليل الأزمات المعقدة أن الخط الفاصل بين منع الصراع ووصون وبناء السلام غالبا ما يتلاشى. فبناء السلام كثيرا ما يبدأ أثناء مرحلة حفظ السلام، مثلما يتجلى في الولايات التي اعتمدها مجلس الأمن مؤخرا لبعثات معينة معقدة ومتعددة الأبعاد. ومرحلة بناء السلام لها أيضا جانب وقائي هام، لمنع تحول حالة هشّة من الشكل المعهود في الدول الخارجة لتوّها من أزمة إلى صراع مسلح جديد.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن معظم الصراعات اليوم داخلية بصورة أساسية، وأنها غالبا ما تتكرر. وما يقرب من ٤٠ في المائة من الدول الخارجة من حالات صراع تجد نفسها مرة أخرى، بعد وقت قصير نسبيا، متورطة في مجابهة مسلحة دينمية - وترتفع هذه النسبة إلى ٦٠ في المائة في حالة أفريقيا. وبالتالي تصبح أهمية منع تكرار الصراع مساوية لأهمية منع ظهور الصراع - إن لم تكن أكبر. وهذا الجانب يستحق أن يوليه مجلس الأمن الاعتبار الواجب في عمله.

في التصدي للأزمات المعقدة يؤدي المنع دورا محوريا، وقد شدد السيد إغلند على ذلك. إن منع الصراع يجب أن يستند إلى مفهوم واسع للأمن يشمل الجوانب السياسية والحكم الصالح والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والقضاء على أوجه عدم المساواة والتهميش.

ومن حيث المنع، يجب أن يقترن الإنذار المبكر باستجابة مبكرة. فلا فائدة من الحصول على المعلومات اللازمة عن أزمة محتملة إن لم يكن المجتمع الدولي مهيا لاتخاذ الإجراء الحاسم لمنعها. والحاجة إلى تناول أزمة جارية تصرف في بعض الأحيان انتباهنا عن صراعات محتملة.

فرصة ممتازة للتأمل الجماعي في معالجة الأمم المتحدة لما يسمى بالأزمات المعقدة.

وكما تشدد الرئاسة في الورقة التي عممت كأساس لمناقشاتنا، تمثل هذه الأزمات المعقدة صراعات لا تتسم بأبعاد عسكرية وأمنية فحسب، بل أيضا بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية. وكثيرا ما تتخطى آثارها الحدود الوطنية وتكتسي أبعادا إقليمية بصورة متزايدة.

والإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح - والتي نقدرها خير تقدير - من السيد جان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، تشدد على التحديات الهائلة التي تفرضها الأزمات المعقدة هذه على الناس المتضررين، والمناطق الأشد تضررا بها، والمجتمع الدولي بأسره، وعلى منظومة الأمم المتحدة بالطبع.

ومن المتفق عليه عموما أن ظهور دول فاشلة أو منهارة يفرض تهديدا على الاستقرار الإقليمي، وحتى على الاستقرار العالمي في بعض الحالات. وتبعاً لذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى بحزم لهذه الحالات.

انعدام الاستقرار السياسي ليس سوى واحد من العوامل - وإن كان عاملا هاما - في ظهور الأزمات المعقدة هذه. وثمة عوامل أخرى تؤدي دورا كبيرا، سواء بتسببها في نشوء الأزمات أو بزيادة حدتها، وغالبا ما تظهر كنتيجة للأزمات نفسها. وأشار هنا إلى الجوانب البيئية ومشاكل من قبيل الفقر المدقع والافتقار إلى وسائل النظافة والصحة والصعوبات الناجمة عن التفاوتات الاجتماعية الخطيرة وانعدام المساواة بين الجنسين، والتشريد القسري للناس، من بين صعوبات أخرى.

التحديات المتأصلة في الأزمات المعقدة لا تشبه بأي حال التحديات التي تفرضها أنواع التهديدات الأخرى التقليدية بدرجة أكبر، وتفرض على المجتمع الدولي، بسبب

وقد أصبحت زيادة التفاعل بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى والمفوضيتين الساميتين لشؤون اللاجئين ولحقوق الإنسان أكثر ضرورة للتصدي بصورة متسقة ومتكاملة للتحديات الملازمة للأزمات المعقدة. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بوجود رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بين طهرانينا. ونعرب عن تقديرنا العالي لإسهامها في أداء المهام واعتماد التدابير التي يضطلع بها مجلس الأمن في هذا الصدد. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قطعاً ملائم تماماً لأداء هذا النوع من العمل، عملاً بالمادة الخامسة والستين من الميثاق. وسيكون من الأمثلة المحددة لزيادة التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن مشاركة ممثلين من أحد الأفرقة الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في بعثة مجلس الأمن المقبلة إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه.

وما أن تنشأ أزمة من الأزمات ويبدأ مجلس الأمن والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في التصدي لها، يجب التصدي لها بالتنفيذ المشترك والمتسق للتدابير التالية.

أولاً، يجب أن تكون هناك قيادة محلية قوية ذات قاعدة اجتماعية عريضة تتمتع بالدعم القوي من المجتمع الدولي. وبخلاف ذلك قد تصبح جهود تقديم المساعدة محكوماً عليها بالفشل، ولا سيما في المجال الإنساني. ثانياً، يجب أن نعد خطة متكاملة، ملائمة للحالة في الميدان، وأن نقاوم الميل إلى الخروج بعجلة. والنجاح العسكري في البداية لا يضمن حل الأسباب العميقة للأزمة أو حالة الطوارئ المعقدة. ثالثاً، يتعين علينا تعبئة الموارد الكافية لتنفيذ الخطة المتكاملة والاستخدام المتسق للأدوات المناسبة بغية ضمان عدم تبديد تلك الموارد. رابعاً، يتعين علينا المراقبة الدائمة للخطة وتطور الحالة في الميدان بغية التصدي للظروف الصعبة.

والإنذار المبكر فائدته معدومة أيضاً إن لم تبذل الجهود لاحتواء حالة الصراع وتخفيفها على الفور. والإنذار المبكر والاستجابة المبكرة يتطلبان تحليل الحالة، بما في ذلك الأسباب الجذرية للأزمة ومتابعة العمليات والعوامل المعرضة للخطر والأنشطة التي تجمع بين التدابير والأدوات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

ويتطلب الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة فهماً للحالة يتأتى بتحليل أسس الصراع، والتنبؤ من خلال تحليل عمليات الصراع والظروف الخاصة بسياقه، والتدخل القائم على أساس طائفة واسعة من السبل والوسائل المناسبة لتلك الحالة.

وبينما توجد نظم عديدة للإنذار المبكر في إطار الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان للنظر بجدية في كيفية تنسيقها حتى يمكن للمعلومات المتاحة لها أن تسهم بفعالية وبشكل عاجل في عملية صنع القرار. وفي ذلك الصدد، يتسم الدور الذي يضطلع به الأمين العام عملاً بالمادة التاسعة والتسعين بأهمية بالغة. ونجد، على وجه الخصوص، أن مبادرة الأمين العام الرامية إلى تعيين مستشار خاص لمنع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الخطيرة بشكل خاص، تبشر بالخير، من حيث أنها ستضمن وصول المعلومات ذات الصلة إلى أعلى الهيئات المعنية بصنع القرار بصورة مبكرة. بما يكفي لمنع نشوب الأزمة أو تكرارها.

وفي منع نشوب الأزمات وتكرارها، لا ينبغي أن يكون مجلس الأمن الهيئة الوحيدة المعنية. بل يجب أن تشارك في أداء المهمة وكالات المنظومة والمنظمات الأخرى. وهذا يبرز المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالهيكل المؤسسي لدى المنظمة. ويتعين علينا أن نحدد ما إذا كان ذلك الهيكل ملائماً بشكل خاص للمرحلة الانتقالية فيما بعد الصراع، والمضي نحو الاستقرار، وإعادة التأهيل والتعمير.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدي، على مبادرتكم بعقد جلسة اليوم. وأرحب أيضا بوجود رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفارة راسي، ووكيل الأمين العام إغلند، وبيانيهما.

منذ نهاية الحرب الباردة، ابتليت بعض المناطق بالصراعات، غالبا داخل الدول، وبأبعاد عرقية ودينية، فضلا عن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وفي العديد من الحالات تؤثر هذه الصراعات أيضا على السلام والاستقرار في البلدان والمناطق المجاورة. والمسألة الهامة المتمثلة في كيفية التصدي لهذه الأزمات المعقدة تستدعي النظر بجدية من مجلس الأمن وعضوية الأمم المتحدة ككل. وفي ذلك السياق، أود أن أدلي بالتعليقات التالية.

أولا، يجب إعطاء الأولوية للوقاية. إن درء الصراعات هو الخطوة الأولى الهامة في تسوية الأزمات المعقدة. وخلال السنوات الأخيرة، وفي وجه الأزمات المعقدة المتزايدة، شدد الأمين العام مرارا وتكرارا على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنتقل من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. واعتمد مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات بشأن منع نشوب الصراعات. ونحن ندعم زيادة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إضافة الدبلوماسية الوقائية إلى ترسانة الأدوات الهامة المتاحة للوفاء بمهامها.

وينبغي لمجلس الأمن، بمسؤوليته الأساسية في هذا الصدد، أن يضع استراتيجية وقائية متكاملة وملائمة لخصائص الأزمات المعقدة. وينبغي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومختلف وكالات الأمم المتحدة أن تطور التعاون في جهودها المتعلقة بمنع نشوب الصراعات، على أساس مزاياها النسبية والعمل في إطار صلاحياتها الخاصة.

وفي سياق الأزمات المعقدة، لا يسعنا إلا أن نشير إلى الدور الهام للمنظمات الإقليمية المختصة و، فيما يتعلق بالأزمات الأفريقية، دور الاتحاد الأفريقي وهيئات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وجه الخصوص. وفي مجال الاتحاد الأوروبي، وإسبانيا جزء منه، نود أن نركز على العمل النشط الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الإعلان المشترك المعني بتعزيز التعاون في الإدارة المدنية للأزمات، الذي تم التوقيع عليه مع الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

ودور المجتمع المدني الدولي، في التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية، ذو أهمية بالغة أيضا. وفي هذا الصدد، أنوه باعتماد خطة العمل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات العنيفة المعتمدة في دبلن في نيسان/أبريل. وكانت تلك الخطة نتيجة للحوار الذي جرى بين أكثر من ٢٠٠ مشارك، من بينهم منظمات من المجتمع المدني، وحكومات ومنظمات متعددة الأطراف. وهو يتضمن توصيات مثيرة للاهتمام بشأن التعاون بين المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة في مجالات الإنذار المبكر والاستجابة وتقييم الأوضاع بعد انتهاء الصراع.

وفي نهاية المطاف، يتوقف نجاح الجهود الرامية إلى تغيير ديناميات الصراع التي تتميز بها الأزمات المعقدة إلى دينامية للسلام، على الالتزام القوي الطويل الأجل من المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال اتباع خطة متكاملة ذات أهداف واضحة، والعزم الوطيد من سلطات الدولة الخارجة من الأزمة، وتنفيذ التدابير اللازمة لبناء السلام وكفالة المصالحة الوطنية، والدعم السياسي والمالي من المجتمع الدولي للمؤسسات الانتقالية، وتوفير الأدوات الملائمة لمواجهة تحديات بناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

الأخرى في مساعيهم الحميدة وجهود الوساطة التي يبذلونها. فضلا عن ذلك، ينبغي للأمم المتحدة زيادة المساعدة التي تقدمها إلى المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي لمساعدتها على تعزيز قدرتها الشاملة في مجالي الإنذار المبكر وحفظ السلام وغيرها من المساعي.

وتبين تجربة الأمم المتحدة أن ما من صيغة واحدة يمكن تطبيقها عالميا لحل الأزمات المعقدة. فكل حل يجب أن يتواءم مع الظروف المحلية والثقافات المتباينة والخلفيات التاريخية. وفي الوقت نفسه، وفي خضم عملية حل الأزمات ينبغي احترام إرادة شعوب البلدان المعنية، والتعرف على آرائها بشكل كامل. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن تسهم به خطط التسوية بالتأكيد في حل الأزمات وتحقيق السلام.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

السيد الرئيس، أود أن أعرب عن امتناننا لكم على عقد هذه الجلسة العامة بشأن قضية جوهرية مثل الأزمات المعقدة، التي تقتضي استجابة الأمم المتحدة. ويسعدنا أيضا أن نرحب بالسيد يان إغلند رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة مرياته راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إننا نعتقد أن استجابتنا للأزمات في شتى أنحاء العالم لم تكن ملائمة تماما - لأن النهج العسكري إزاء الأمن قد طغى على النهج الإنساني، وكما قلتم في الورقة غير الرسمية المؤرخة ١٨ أيار/مايو، فإننا نعتبر أن "العلاقة العضوية بين السلام والتنمية يجب أن تبقى في صلب استجابة الأمم المتحدة" للأزمات المعقدة.

لقد طرح الرئيس مجموعة من الأسئلة التي ينبغي لهذا النقاش بشأن الأزمات المعقدة أن يحاول معالجتها بوضوح وموضوعية. وسوف تتركز ملاحظاتي على اثنين من هذه

ثانيا، يجب إعطاء الأولوية للتنمية. صحيح، إن حل الأزمات المعقدة يقتضي عددا من الإجراءات بما فيها احتواء الصراعات وحلها، وإصلاح القطاع الأمني، وتوفير الإغاثة الإنسانية، وإرساء سيادة القانون وتشجيع الحكم السديد، ولذلك، لا بد من إيلاء أولوية قصوى للتنمية بغية القضاء على الأسباب الجذرية الكامنة للأزمات.

والسواد الأعظم من أزمات وصراعات ما بعد الحرب الباردة ينشب في البلدان والمناطق المتخلفة النمو، نتيجة لفرها وتخلفها المزمين أساسا، فضلا عن عجزها عن الاستفادة من العولمة الاقتصادية. ولذا، على الأمم المتحدة أن تولي اهتماما أكبر للتنمية، وأن تعزز بقوة ثقافة التنمية، وأن تعمل من أجل مساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر وتنمية اقتصاداتها وزيادة مشاركتها في إعادة الإعمار على الصعيدين الإقليمي والوطني فيما بعد الصراع. ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن يقوم بدور أكبر في هذا الصدد.

ثالثا، يجب تعزيز التضافر والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فهذه المنظمات لها مزايا منقطعة النظير في صون الاستقرار في مناطقها. وفي السنوات الأخيرة، كان التعاون مفيدا بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن مسائل سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار وبوروندي. وبغية زيادة تحسين هذا التنسيق والتعاون، ينبغي لمجلس الأمن عند التصدي للأزمات المعقدة أن يحرص على الاستعانة بآراء المنظمات الإقليمية على نطاق أوسع، وأن يتقاسم معلوماته مع المنظمات الإقليمية وأن يحقق التكاملية المتبادلة.

ويمكن للمبعوثين الخاصين للأمين العام أن ينضموا إلى المبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية

ولا بد من إعادة النظر بصورة عاجلة في الآليات المتصلة بتسوية النزاعات سلمياً والتدابير المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها السلام، وانتهاكات السلام وأعمال العدوان، فضلاً عن الترتيبات الإقليمية. وأنا أشير إلى الفصول السادس والسابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وللمنظمات الإقليمية دور متزايد الأهمية في الجهد الدولي الشامل من أجل السلام والأمن. وقبل أسابيع قليلة، شهدنا أمثلة لذلك أبلغنا بها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولكننا نعتبر الدور الرئيسي للمنظمات الإقليمية دوراً وقائياً الطابع. ويكمن الإسهام المهم لتلك المنظمات في معالجة الأسباب الجذرية للصراع وانتهاكات حقوق الإنسان قبل أن تتصاعد إلى صراعات كبرى. والمنظمات الإقليمية الأصغر حجماً تتمتع بمرونة أكبر وهي أقرب إلى مصادر الصراع من الأمم المتحدة. وهي في وضع أفضل لرصد الأعراض المبكرة والعمل في الحال، وبذلك فهي أقدر على منع تطور الخلافات بين الدول إلى حالة من عدم التسامح والتحيز والكرهية والصراع.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسباب الجذرية للصراع كثيراً ما تكون خاصة بمنطقة معينة: فقد تكون الأسباب في كوسوفو مختلفة تمام الاختلاف عنها في دارفور، وهي تختلف بدورها اختلافاً كبيراً عن الأسباب في مسألة هايتي. وينبغي أن تضطلع المنظمات الإقليمية بالدبلوماسية الوقائية باستمرار. ونعتقد أنه ينبغي توسيع الشراكة بين تلك المنظمات والأمم المتحدة.

ونرحب بالاجتماعات الدورية التي تعقد مع المنظمات الإقليمية بتشجيع من الأمم المتحدة بهدف استغلال الموارد المتاحة أفضل استغلالاً وتجنب الازدواج في العمل.

المواضيع: العمل الدبلوماسي الوقائي وبناء السلام ما بعد الصراع.

فيما يتعلق بالعمل الدبلوماسي الوقائي - أو ما يمكن تسميته تجنب نشوب الصراع - نعتقد أنه لا بد من قيام آلية الأمن الجماعي التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة بدور أكثر حيوية واتساقاً. وذلك يعني في واقع الأمر إعادة تكريس منظماتنا وكل أعضائها للعزم الذي تعبر عنه بوضوح عبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" الواردة في ديباجة الميثاق. وذلك يعني أيضاً تجديد الالتزام بالأهداف النبيلة للمقاصد والمبادئ التي يتضمنها الميثاق. والذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة التي تحل في عام ٢٠٠٥ تمثل فرصة ذهبية يجب ألا تُضيّعها. وينبغي أن تكون تلك المناسبة تتويجاً لجهود عديدة تبذل في مجالي السلم والأمن.

والحقائق الدولية تتغير بإيقاع محيف، الأمر الذي يتطلب تغييراً مؤسسياً في المنظمة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، فلم يعد تشكيله ولا إجراءاته ملائماً للاحتياجات الراهنة المتصلة بمسؤوليته الرئيسية - ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين.

وثمة حاجة كذلك إلى تنشيط الجمعية العامة. فإلى جانب تحديث أساليب عملها، يجب أن تستغل الإمكانيات المنصوص عليها في المواد ١٠ و ١١ و ١٣ من الميثاق على الوجه الأكمل.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقوم الجمعية العامة بدور أكبر في وضع المبادئ العامة للتعاون في صون السلم والأمن الدوليين واسترعاء نظر المجلس إلى الحالات التي يمكن أن تعرض الأمن والسلم للخطر. وينبغي للجمعية كذلك أن تزيد من دورها في تعزيز التعاون في المجال السياسي، بما يعزز إسهامها في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويتعين اتخاذ التوصيات المناسبة في هذا الصدد.

ونحن نؤمن بأن عنصر التعمير الاقتصادي لم يجز التشديد عليه بشكل كاف في قراراتنا. وإننا بحاجة إلى تخصيص المزيد من الوقت والطاقة والى إنفاق مواردنا بشكل أكثر فعالية على برامج اقتصادية تخلف أثرا سريعا ويمكنها في وقت وجيز أن تحوّل الواقع اليومي للأشخاص وللمجتمعات الصغيرة. ونؤمن بأن السبيل الوحيد لاستدامة السلام هو تعزيز العناصر الإنمائية لعمليات حفظ السلام.

ونظرا لأن المجلس يشكّل الهيئة الأساسية لصون السلام والأمن في العالم، فإن من مسؤوليتنا أن نضمن فعالية عمليات حفظ السلام. ولكن هذه العمليات لا يمكن أن تكون فعالة - ومجدية من حيث التكلفة - إلا إذا دمجنا آليات لتحقيق السلام المستدام في قراراتنا. وبغير ذلك فإن البلدان والشعوب قد تقع في صراعات بسهولة. ويتعين علينا أن نكون أكثر ابتكارا في هدفنا المشترك لتحقيق السلام المستدام، مع طلب المشاركة المباشرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات الإنمائية للأمم المتحدة. ولا بد أن يرتبط مفهومنا لاستراتيجيات الخروج ارتباطا أساسيا بمعايير مرجعية واقعية، عوضا عن مراعاة مواعيد نهائية صارمة.

وتظهر الأحداث الأخيرة المتعاقبة أننا من المرجح أن نظل نكافح لأجل طويل من أجل تحقيق السلام والأمن. كما أن هذه الأحداث تقودنا إلى الإيمان بأنه لا بد أن يقوم مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمزيد من العمل لضمان إزالة الخطر الواضح للفشل الإقليمي والعالمي المنتظم. وعمليات حفظ السلام هي رداً الثابت على هذه الأحداث، كما أن سجل هذه العمليات يظهر العديد من قصص النجاح. ولكن عندما تكون هناك حاجة إلى حفظ السلام، فإن هناك حاجة إلى منع نشوب الصراعات قبل ذلك، كما ستكون هناك حاجة إلى بناء السلام بعد ذلك.

وفي العديد من الحالات، يجب أن يساعد المجتمع الدولي المنظمات الإقليمية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها.

ومن نافلة القول إنه عند فشل الدبلوماسية الوقائية وبروز الحاجة إلى القيام بعمل، ينبغي أن يبقى العمل العسكري حقا لهذا المجلس، ويجوز للمجلس أن يخوّل الترتيبات الإقليمية لإنفاذ العمل، كما تنص على ذلك المادة ٥٣ من الميثاق.

لقد وجد أن التخلف الإنمائي والتعليمي هما أصل معظم الصراعات في العالم. كما أن من شأن التفاوتات الاقتصادية والفقر زيادة الفوارق وعدم التسامح وتأجيج الخلافات، ومن ثم الصراعات، في نهاية المطاف. ومن منظور أكاديمي بحت، ينبغي ملاحظة أن الأسباب الجذرية للصراع سوف تتكرر بعد أي تدخل لحفظ السلام إن لم نول اهتماما كافيا للتنمية المستدامة، الأمر الذي قد يوجد حلقة مفرغة جدا.

انتقل الآن إلى الموضوع الثاني: بناء السلام، أي جهود ما بعد الصراع التي يجب أن تعقب أي عملية لحفظ السلام. وكما شهدنا في مناقشتنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع، فمن أصل ١٥ عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة الآن، تعتبر ثمان عمليات منها معقدة.

وفي الأزمات المعقدة، تتبدد الدولة والمجتمع. وبالتالي، لا يمكن للأمم المتحدة أن تقصر نفسها على الأمن العسكري. ويتعين تطبيق مفهوم للأمن أكثر اتساعا على هذه الحالات: ولا بد من حماية السكان، وإيصال المساعدة الإنسانية، وتحقيق المصالحة بين الفصائل، ونزع سلاح المقاتلين وإعادة إدماجهم، وإنشاء السلطات المؤقتة، وإعادة إرساء القانون والنظام، وتنظيم الانتخابات، وإصلاح المؤسسات الحكومية، وإعادة بناء البنية التحتية والاقتصاد. وتلك قائمة طويلة، ولكنها قد لا تكون قائمة مكتملة.

الهيئات والوكالات الرئيسية الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة تواجه نفس الحالة.

ورغم أنه من غير المناسب أن نقترح تعريفاً وحيداً لهذه الحالات، فإن ملاحظتها تمكّننا من تحديد عدد من العناصر المتميزة والمتكررة. ومن ضمن أسباب نشوب الصراعات والأزمات المعقدة، على نحو ثابت تقريباً: الفقر؛ والفساد؛ والتوترات العرقية أو الدينية التي يؤججها التطرف؛ وإنكار المواطنة؛ واستيلاء الفئات الاجتماعية على الثروة، إما بمفردها أو بالترابط مع الأطراف الفاعلة الأجنبية؛ والاستبعاد والظلم الاجتماعي اللذان تولدهما تلك الممارسات.

ويمكن أن تتفاوت العوامل التي تسبب اندلاع هذه الأزمات، ولكن العواقب ثابتة. فهي تشمل تدفقات هائلة للأشخاص المشردين واللاجئين الهاربين من القتال وانعدام الأمن، بالترافق مع تدهور ملازم للقطاع المنتج. ومن ثم يؤدي انهيار الاقتصاد إلى التعجيل باختيار الدولة، التي تواجه سلطاتها وامتيازاتها تحدي الأنظمة الإجرامية التي تنشأ من ركامها لكي تمسك بزمام السيطرة على الموارد الطبيعية، التي يمكن استغلالها غير القانوني على أيدي هذه الأنظمة من إطالة مدى الأزمة، لأن التوصل إلى تسوية سيخالف مصالحها.

ولكن تعقيد أزمة ما لا يتوقف هناك. فتدفقات السكان اللاجئين في المناطق الحدودية والحالات العرقية التي تعبر الحدود في معظم مناطق الصراعات تفرض عبئاً إضافياً، لا يمكن احتمالها في أكثر الأحيان، على اقتصادات البلدان المجاورة؛ مما يسفر عن توريث الدول في الأزمة. وفي هذه المرحلة، تصل الأزمة إلى مستوى أعلى من التعقيد مع تدخل الدول المجاورة. وهذه الدول تحفزها في بعض الأوقات رغبة شرعية في أن تجنب أنفسها النتائج السلبية لعدم الاستقرار.

وربما تتطور في المستقبل لنصل إلى إنشاء عمليات لتفادي نشوب الصراع. بيد أننا، بينما نعمل في الإطار الحالي لحفظ السلام، ينبغي أن نكون قادرين على إجراء تغيير مؤسسي في الأمم المتحدة وعلى تنشيط المنظمات الإقليمية بغية تعزيز وصولها إلى الأسباب الجذرية للصراع. وينبغي أيضاً أن ندمج أكثر من أي وقت مضى المزيد من عناصر بناء السلام والتعمير في فترة ما بعد الصراع، وخاصة قدرات التنمية والتعليم، في عمليات حفظ السلام.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بينما يعقد

المجلس جلسته العلنية الأخيرة لهذا الشهر أود، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم ولأعضاء وفدكم الآخرين عن تقدير وفدي على الطريقة التي وجهتم بها عملنا، وهي طريقة جديرة بالثناء من جميع الجوانب. وأود أيضاً أن أشكركم على اختياركم لموضوع مناقشة اليوم؛ إذ أن علاقته بعمل المجلس يسلم بها جميع الأعضاء. وهنا، كانت الإسهامات التي قدمها السيدة راسي والسيد إغلند منيرة كما أنها وفرت بُعداً جديداً سيؤدي إلى توسيع رأينا وسيساعدنا في شحذ تصدينا للتحديات الماثلة أمامنا.

ويحظى الموضوع الذي يناقش اليوم باهتمام كبير لأنه يربط الأمم المتحدة - التي تشكل ذاتها منظومة معقدة على نحو متأصل - بحالات الأزمات المعقدة. وكما لوحظ في إعلان الألفية، فإن الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات التي تواجه المنظمة يستلزم إتباع نهج متعدد الاختصاصات ينطوي على أطراف فاعلة متعددة في تقييم الأزمات والتصدي لها على حد سواء.

واسمحوا لي أن أدلي بملاحظة رئيسية فيما يتعلق تحديداً بالأزمات المعقدة: إن معظم الحالات التي يقيها المجلس قيد نظره في سياق مسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين تدرج في تلك الفئة. وعلاوة على ذلك، فإن

السلام. والواقع أن الحالة الراهنة للعدد المتزايد باطراد من الأزمات تولد احتياجات كبيرة. فالعمليات الحالية يعمل بها الآن أكثر من ٥٠ ٠٠٠ فرد وقد يعمل بها في القريب العاجل ٦٠ ٠٠٠ فرد، بميزانية سنوية غير مسبوقه مقدارها ٣,٥ بليون دولار. ويبرز ذلك المبلغ، الذي يقترب من المبلغ المتعهد به في مؤتمر مونتيري الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، الفجوة في الاستجابة المتكاملة التي يسعى المجتمع الدولي إلى وضعها من أجل منع الصراعات وكفالة الأمن البشري.

ونحن نعتقد أن هذه الفجوة ينبغي، من دون شك، سدّها بنهج أكثر جرأة ودقة لاكتشاف الصراعات ومنعها عن طريق جعل التنمية بعدا من عمليات الأمم المتحدة المعقدة، يضاها في مستواه البعد الإنساني وبعد حقوق الإنسان، اللذين أصبح إدماجهما في البعثات مقبولا على نطاق واسع، وأصبحا ضروريين بسبب الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان والفظائع الأخرى التي ترتكب أثناء الصراعات المسلحة.

ونحن على دراية بأن هذا التأكيد ينطوي على تجاوز على الميثاق، الذي يعهد إلى أجهزة أخرى بالمسؤولية عن قضايا التنمية. ومع ذلك، فقد ألهمنا التحليل البليغ الذي قدمه الفريق العامل التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات، والذي أوضح القيود الموضوعية لمشاركة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مرحلة ما بعد الصراع. وتوفر المناقشة الحالية لإصلاح الأمم المتحدة فرصة لكي ننظر في تكييف الميثاق بغية وضع الاستجابة المتكاملة المرغوب فيها.

إننا نؤمن بأن النهج الإقليمي للأزمات المعقدة يتطلب استحداث دعائم إقليمية لتعزيز استخدام الموارد التي أتاحتها الإطار الأمني الدولي الموجود مسبقا. ويعني ذلك،

ولكن على نحو أكثر تواترا يدفعها تفاعل التضامن القبلي والعرقى، الذي تكمن خلفه بسرعة فكرة التعويض عن الضرر الذي عانت هذه الدول، مما يكاد بدوره يخفي خططا استحواذية بشأن موارد الدولة المحاوره التي اتمارت أو في سبيلها إلى الانهيار. ويؤدي التقاء المصالح بين الجماعات المسلحة الإجرامية والجيران والمرترقة الأجانب والمغامرين الذين لا يكفون عن الظهور في هذه الحالات إلى نشوء اقتصاد إبان الصراع يؤدي إلى إطالة الأزمة - كما أنه يعمل على إطالتها - وعلى منع إعادة نمو الدولة.

وكأننا ندرك تلك الحقائق، ولكن لا غنى عنها لتفهم استجابة الأمم المتحدة. وأعتقد أن من العدل أن نعترف بأن المنظمة ظلت لعدة سنوات تدرك بشكل كامل هذا التعقيد كما أنها بدأت عملية للتكيف المفهومي والهيكلية. ويبرز التقدم الملموس المحرز نحو إتباع نهج شامل ومتكامل في القرارات التي يتخذها الأمين العام في المجالات التي تقع ضمن نطاق مسؤوليته في ميدان التعاون بين الوكالات، وفي التنفيذ المستمر والمطرود لتوصيات الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام على حد سواء. وفي الواقع، لا يمكن إنكار أن عمليات حفظ السلام وبناء السلام هي على نحو متزايد متعددة الاختصاصات في طابعها.

علاوة على ذلك، وفي سياق منع نشوب الصراع وتسويته، فإن اللجوء إلى موارد الفصل الثامن من الميثاق آخذ في أن يصبح أكثر انتظاما، بهدف إدماج إسهامات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا النهج. وهنا، سأبرز الدور الهام الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام.

لكننا نرى أن من السابق لأوانه أن نتكلم عن استراتيجيات شاملة ومتكاملة حقا للتعامل مع الأزمات المعقدة في جميع مراحل منع الصراعات وتسويتها وبناء

غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والإيكولوجية تشكل تهديدا للسلم والأمن. ومن الضروري أن تولي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل أولوية عليا لحل هذه المسائل من خلال العمل عن طريق الأجهزة المناسبة". (S/PV.3046، ص ١٤٣)

إن التغييرات التي حدثت ترجع، قبل كل شيء، إلى الوعي بالعوامل العديدة التي تسهم في احتقان الأزمات واستمرارها وتفجر الصراع المسلح. وهي عوامل ينبغي فحصها بقدر أكبر من الدقة في الجهود المبذولة لتحقيق التسوية وبناء السلام. وقد أدى ذلك الحال بالأمم المتحدة إلى أن تضع مخططا لاستراتيجية تحوّل تدريجي من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع الصراع، من ناحية، ومن ناحية أخرى، استبدال ممارستها غير المنهجية المؤلفة من إجراءات منفصلة بتدخلات عالمية منسقة.

وفي ذلك الصدد، يجب أن توفر المساعدة الإنمائية إطارا لتعزيز وتكثيف الحوار بين المانحين والمتلقين من أجل الترويج لخلق هياكل شاملة وأكبر قدر ممكن من القدرات الوطنية الاستيعابية. وبهذه الطريقة، يمكن أن تصبح المساعدة الإنمائية أداة مفضلة للترويج للسلم ومنع الصراعات.

وتوسيع مجال مفهوم حفظ السلام والأمن الدولي يرتبط أيضا بقضية شرعية ولاية مجلس الأمن فيما يتعلق بالتحديات الجديدة وقانونية تشريعه لمبادرات في مجالات لم يقر القانون الدولي فيها معايير ولوائح بعد.

ويجعل طابع الصراعات المتغير تخصيص موارد كبيرة على مدار فترة طويلة ضروريا. وهناك اتفاق إجماعي على أن التنمية هي أفضل سبيل لمنع الصراعات. وتقع على كاهل مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، مهام كثيرة ويجب عليه بالتالي أن

في القارة الأفريقية على وجه الخصوص، أنه ينبغي أن يحصل الإطار الأممي الإقليمي الذي تسعى البلدان الأفريقية إلى وضعه، عملية توجت هذا الأسبوع في إطلاق مجلس السلام والأمن، على قدر من الاهتمام فيما يتعلق بتخصيص الموارد مساو للاهتمام الذي تحصل عليه العمليات الدولية. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلادي بإنشاء الاتحاد الأوروبي لآلية تمويل لدعم هذه العملية، لا سيما دعمه لمبدأ استحداث قوة أفريقية دائمة.

وأخيرا، يعتقد وفد بلادي بأن من الضروري إجراء إصلاح متأن لكيفية تنفيذ عمليات المجتمع الدولي. ويتطلب ذلك بالضرورة وجود آلية تمويل لتلك العمليات وتوسيع مجلس الأمن.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): نشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بدعوة مجلس الأمن إلى دراسة استجابة الأمم المتحدة للأزمات المعقدة.

لقد اتسم العقدان الماضيان على وجه الخصوص بتطور كبير في دور الأمم المتحدة في الصراعات المسلحة. وقد أدى تعقيد هذه الصراعات بالمجتمع الدولي إلى أن يدرس بتفصيل أكبر أسبابها الجذرية وإلى أن يجد سبلا جديدة للتعامل معها بفعالية. وكان ذلك نتيجة نهج أشمل للتصدي للتهديدات ضد الأمن الدولي بالاستجابة للحاجة الملحة بأن يشمل النهج من الآن فصاعدا التهديدات غير العسكرية ومراعاة البعد الوقائي الأوسع لصون السلم والأمن الدوليين.

وقد أدى ذلك بمجلس الأمن إلى أن يذكر في نهاية أول جلسة يعقدها على مستوى القمة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢:

"إن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضمانا للسلم والأمن الدوليين. فقد أصبحت المصادر

مسؤوليات الأمانة العامة ومجلس الأمن في مجال الدبلوماسية الوقائية. ولديهما في ذلك الصدد ميزة هامة ألا وهي تمثيل الأمم المتحدة في الأغلبية العظمى للبلدان في شتى أرجاء المعمورة. لذا، علينا أن نولي أولوية عليا لمهام الدبلوماسية الوقائية التي يجب إنطلاقاً من الطابع التمثيلي العالمي للمنظمة وشرعيتها، أن تحسن قدرتها على تحليل الأزمات واستباقها والمساعدة على نزع فتيلها في المراحل المبكرة من تطورها، وذلك باللجوء إلى المساعي الحميدة في سياق التحرك المشترك مع مجلس الأمن والهيئات المختصة التابعة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية.

ومن حيث تخطيط السياسات العامة، فإن الإجراءات الهادفة إلى استئصال الأسباب المتحذرة للصراع، وعمليات حفظ السلام، والمساعدة الإنسانية وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، وجهود المصالحة الوطنية والتنمية الطويلة الأجل، لا يمكنها من هذا المنطلق أن تعتبر مراحل مستقلة أو مسائل معزولة. وفي هذا الصدد، يسرنا أن ننوه بالوعي المتزايد للوضوح الذي أخذ ينمو لدى المجتمع الدولي، وخاصة لدى منظومة الأمم المتحدة بضرورة إدراج مسألة التصدي للأزمات المعقدة ضمن استراتيجية تكون في الوقت نفسه عالمية الطابع وإقليمية. وبذا، يكون مطلوباً من مجلس الأمن أن يوفر زخماً استراتيجياً في إطار نهج متعدد التخصصات، ويشمل في ميدان عمله جميع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك بسبب الرابط بين أسباب الصراع وطريقة تفاعلها في ما بينها. من هنا تبرز الحاجة إلى تنسيق التحرك على صعيد الجهات المعنية جميعها.

وإن تحركاً من هذا القبيل يقوم به مجلس الأمن إنما يمكنه من أن يرسخ بصورة مستدامة قيادته في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيقاً لذلك، فإن الطريقة التي يتعاون ويتشاور بها مجلس الأمن مع الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي إعادة النظر فيها

يتعامل مع طابع الأزمات وفي نفس الوقت مع منع الانتهاكات الجسيمة للمبادئ الإنسانية التي تكمن في صميم هذه الصراعات أو التي تنجم عنها.

إن حضور رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ له دلالة كبيرة في ذلك الصدد. فبقدر متزايد أصبحت التكلفة البشرية والاجتماعية الفعلية أو المتوقعة للأزمات المعقدة المعيار الرئيسي لتحديد توقيت التدخل. ويتطلب ذلك من المجلس رصد تطور الأزمات واتخاذ التدابير الملائمة في حدود سلطته لحماية السكان وكفالة حقهم في الحياة إذا اقتضى الأمر ذلك.

وتوجد تحت تصرف المجلس أدوات متنوعة لجأ إلى استخدامها في السنوات القليلة الماضية للسيطرة على حالات حرجة وتوجيهها صوب نتيجة إيجابية بقدر أكبر. وواجب المجلس في التصرف ينبع اليوم أكثر من أي وقت مضى من مسؤوليته عن الحماية وحقه الذي ينفرد به في التصريح بالاستخدام القانوني للقوة لتحقيق ذلك الغرض. ولهذا السبب كثيراً ما يُسأل المجلس عن سبب بطئه في الرد: الأزمات الإنسانية تجلب قدراً أكبر من الاهتمام بمبدأ حماية الكرامة البشرية.

ومن هذا المنطلق، المهتم بصورة خاصة أن يمارس الأمين العام سلطته الكاملة والفعالة لإطلاع المجلس على أي مسألة قد تشكل، في نظره، خطراً على السلم والأمن الدوليين، حسبما تنص عليه المادة ٩٩ من الميثاق.

وصحيح أن الظروف التاريخية التي أحاطت بإنشاء الأمم المتحدة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مثلما ينص عليه الميثاق قد أدت إلى إيلاء الأولوية للأزمات والصراعات الدولية لفترة طويلة. بيد أن تزايد الصراعات داخل الدول قد أبرز عاملاً جديداً من حيث ممارسة

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الجلسة المتعلقة بالأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة لها. وإننا ممتنون أيضا لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على البيانين المتبصرين اللذين أدليا بهما.

إن المشاكل السهلة تستدعي حولا سهلة. لكن المشاكل المعقدة لا تتطلب بالضرورة حولا معقدة. ومفتاح حل الأزمات المعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم يكمن في استجابة منظومة الأمم المتحدة بصورة شاملة ومنسقة ومستدامة. فمن شأن نهج شامل ومتكامل، أن يكفل بذلنا جهدا مستديما في معالجة الطابع المركب والمتعدد الأبعاد لكل أزمة من الأزمات.

إن الأزمات التي تواجه الأمم المتحدة قد ازدادت تعقيدا، وكثيرا ما تكتسي أبعادا متشابكة ومتداخلة. فمجرد ذكر مناطق الصراع كالصومال، ورواندا، وهايتي، والبوسنة، وليبريا وسيراليون، على سبيل المثال - يكفي لاستحضار تعقيدات هذه الأزمات، والنهج الذي اتخذته الأمم المتحدة في معالجتها لها وما كان يمكن أن تفعله إزاء ذلك. فتجربة رواندا، مثلا، ما زالت تذكرنا بأن ما يسمى بأعمال الإبادة الجماعية التي يمكن منع وقوعها ينبغي لها ألا تتكرر. وفي هذه المرحلة، تواجهنا حالة معقدة أخرى تتمثل في دعوة الأمم المتحدة إلى المشاركة في بناء السلام في العراق. وإننا بصدد تعريف وتحسين استجابة الأمم المتحدة واستراتيجيتها بشأن هذه المسألة.

إن منع وقوع الصراعات وبناء السلام في المرحلة اللاحقة يكمنان في صلب ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وأنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال ليست جديدة. وفي الواقع، فإن العديد من البرامج والمشاريع

وتحسينها. ومن نافل القول إن المسألة المطروحة في هذا السياق تتعلق بقراءة أكثر مرونة لولاية مجلس الأمن.

وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يلقي نظرة أخرى على الأدوات المتاحة لديه، من قبيل الجزاءات العامة أو المستهدفة، ولجان التحقيق، وبعثات المراقبة، ونزع السلاح الوقائي وإنشاء مناطق محردة من السلاح - وهي جميعها أدوات مفيدة متوافرة لدى المجلس في سبيل ممارسة الدبلوماسية الوقائية بصورة فعالة.

وبسبب مستوى الموارد المالية المطلوبة حاليا، فإن إنشاء صناديق ائتمان خاصة لا سيما من أجل المبادرات القصيرة الأجل، يتطلب بعض التفكير. وقد بينت النجاحات الأخيرة بوضوح أهمية اللجوء إلى أداة أخرى في هذا المجال لم يجز الاستفادة منها بالكامل حتى الآن، وهي مجموعة الأصدقاء. وقد حقق هذا المفهوم الذي استخدم بعدد من الأساليب المختلفة نجاحات متفاوتة الدرجات، آخرها في سياق الحالة في هايتي.

ونظرا للدور الذي يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤديه في منع الصراعات وإدارتها وفي إعادة بناء السلام وصونه، ينبغي للمجلس أن يشجع على تعزيز هذه المؤسسات وأن يستفيد بالكامل من الإمكانيات التي توفرها بما يمكنها من الوفاء بمسؤولياتها على نحو أفضل.

وفي هذا الصدد، أرحب بكون هذه المناقشة تجري بعد بضعة أيام من إطلاق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فهذا التطور الجدير بالاهتمام ينبغي أن يحظى بالدعم والتشجيع. لذا، يود وفدي أن يكرر النداء الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي إلى المجتمع الدولي بأسره من أجل توفير الدعم لذلك المثال الهام للتقدم في تصميم أفريقيا على إدارة شؤونها بنفسها لدى تصديها للمشاكل التي تعوق رخاءها وتنميتها.

الملاحظة الإيجابية الثالثة تتعلق بضرورة أن يعالج التحرك الوقائي الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والبيئية والمؤسسية وسواها من الأسباب الهيكلية المتجذرة التي كثيرا ما تكمن في أساس الأعراض السياسية المباشرة للصراعات ورابعا، إننا بحاجة إلى معالجة الجوانب الهيكلية والمتعلقة بالعمليات لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام. وهذا يعني تلبية الحاجة إلى تعريف ولايات مختلف الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، وضرورة كفاءة التفاعل والتنسيق بين الأعمال التي تنطوي عليها تلك الولايات.

وفيما يتعلق بإطار التعاون في بناء السلام، تؤيد الفلبين المبادئ التوجيهية والأنشطة التعاونية المحتملة التي ستساعد على تهيئة بيئة تعزز أنشطة بناء السلام. وتشمل هذه المبادئ الحاجة إلى ضمان استجابة عملية سريعة، والتعبئة القصوى للموارد البشرية والتقنية والمالية، وكذلك الحاجة إلى بذل جهود مباشرة لمنع نشوب الصراعات أو تجددتها. وتؤيد الفلبين أيضا فكرة إنشاء آلية لتبادل المعلومات من أجل التحليل المبكر والفهم الأفضل للأسباب الجذرية للصراع.

وتشيد الفلبين بالأمين العام على جهوده لتلبية تلك الشواغل. ولكننا نلاحظ أن بعض تلك الجهود تم قصرها على قطاعات معينة ولم تشمل سوى أطراف فاعلة معينة. ولا يوجد نهج شامل ومتكامل يتضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة ويعالج الجوانب المتعددة الأبعاد والمعقدة لحالات الأزمات.

وعلى سبيل المثال، فإن الفريقين الاستشاريين المخصصين لغينيا - بيساو وبوروندي هما جهدان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي جديران بالإشادة. ولكن الدور الاستشاري والطابع المخصص لهذين الفريقين العاملين لا يكفيان. فثمة شواغل، مثلا، إزاء ما سيتم فعله بعد

التي تقوم بها هذه الهيئة العالمية تتسم بما يعرف بالأثر الوقائي، أو على الأقل الإمكانية الوقائية. لكن مما يؤسف له أن هذه البرامج والمشاريع كثيرا ما تكون متباينة وغير ناضجة. ولا بد لنا من أن نعالج الشواغل المتداخلة المتصلة بمنع وقوع الصراعات وبناء السلام في المرحلة اللاحقة لها، فضلا عن عدم التمييز بين انتهاء مرحلة منع وقوع الصراعات وابتداء مرحلة بناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

إن أنشطة الأمم المتحدة في مجال منع الصراع وبناء السلام في المرحلة اللاحقة لها ترد في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن بعنوان "منع نشوب الصراعات المسلحة" (S/2001/574). وقد قدم الأمين العام أيضا إطارا للتعاون في بناء السلم في رسالته المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/138).

وتعتقد الفلبين أن تينك الوثيقتين تتسمان بأهمية محورية في مناقشتنا. واسمحوا لي بأن ألقى الضوء على بعض العناصر النبوية التي تعتبرها الفلبين ذات أهمية والتي من شأنها أن تشكل جزءا من إجراءات المتابعة التي يمكن أن تتخذها مستقبلا في ميدان منع وقوع الصراعات وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي ما يتعلق باستراتيجية منع نشوب الصراعات، فإن الفلبين تشاطر الأمين العام العديد من الملاحظات التي أدلى بها، وأولها أن منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة والمنصفة نشاطان متعاضان. والثانية أن وضع استراتيجية وقائية فعالة يتطلب نهجا شاملا يغطي كلا من التدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي يتخذها المجتمع الدولي، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية في ميادين السياسة والاقتصاد، والدبلوماسية، والمساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان والتنمية، والمؤسسات وسواها من الميادين.

لدينا نهج حقيقي تجاه منع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد الصراع، ينبغي أن نعالج هذه المفارقة المؤلمة وأن نتصدى لها.

السيد الرئيس، مرة أخرى أود أن أشكركم ووفد بلادكم على اختيار هذا الموضوع نظرا لوقته المناسب جدا ولأهميته. والحاجة إلى استجابة شاملة من الأمم المتحدة للأزمات المعقدة تشكل أيضا الأساس لموضوع الرئاسة في الشهر القادم، وهو مسألة دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد الصراع. والبحث عن استجابة ملائمة من الأمم المتحدة للأزمات المعقدة ينبغي أن يشرك من لديهم القدرة - ومن ستكون لديهم القدرة - على الإسهام في استجابة فعالة لمثل هذه الأزمات.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب لكم، سيدي، عن مدى سعادتنا للعمل تحت رئاستكم المميزة والفعالة خلال الأسابيع الماضية. كما أود أن أشكركم على اختيار الموضوع الهام الذي يجمعنا اليوم.

فكما أظهرت التجربة المكتسبة أثناء السنوات الأخيرة ومن خلال عملنا اليومي، تواجه الأمم المتحدة أزمات معقدة بشكل متزايد، وهو ما يدعو بوضوح إلى بذل جهد خاص لتحقيق التماسك والتنسيق. وفي ذلك الصدد، أرحب بالبيانين اللذين أدلى بهما في بداية الجلسة رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والسيد إغلند، واللذين سلطا الضوء بوضوح على التوقعات النابعة من استجابة الأمم المتحدة لهذه الأزمات والحاجة إلى تحسين أدواتنا. ويسر وفد بلادي بصفة خاصة أنه شارك في الفريق الاستشاري المخصص لبيرووندي والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي وفر لنا دروسا مفيدة.

انقضاء الولاية. ولذلك نحن بحاجة إلى الاستمرارية وإلى آلية مؤسسية للتكامل بين السياسة الأمنية والتنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات في تلك المناطق.

وثمة حاجة إلى دمج مختلف البرامج التي تشرع فيها الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المتعددون الآخرون لمنع نشوب الصراع وبناء السلام، وإلى صياغتها في استراتيجية عامة تلي مختلف الشواغل بأسلوب شامل ومنسق ومستدام. ونحن بحاجة إلى وضع خريطة طريق عملية لتنفيذ التوصيات المحددة للأمين العام في تقاريره المفعمة بالأفكار عن منع نشوب الصراع وبناء السلام بعد الصراع. والأكثر أهمية من ذلك هو أننا بحاجة إلى متابعة تلك الآليات التي تم تحديدها من قبل.

ونحن نحتاج أيضا إلى صياغة استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراع تضمن العمل المتكامل والشامل للجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، والأمين العام، ومشاركة الأطراف الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المنظمات، والصناديق، والبرامج الإقليمية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ومجتمع مؤسسة الأعمال، ومؤسسات بريتون وودز، ضمن غيرها من الأطراف الفاعلة.

وأفضل استجابة ممكنة من الأمم المتحدة في التصدي للأزمات المعقدة هي، وكما كانت دائما، إزالة الأسباب الرئيسية للصراع من جذورها. والتحدي الكبير للأمم المتحدة يتمثل في كيفية منع نشوب الصراعات أو تجدها. وهذا غير ممكن إلا إذا استطاعت الأمم المتحدة التصدي للأسباب الجذرية للصراعات وتوجيه الموارد الشحيحة نحو التنمية. والمؤسف أنه، بينما تصل النفقات الدفاعية والعسكرية العالمية إلى ٩٠٠ بليون دولار، لا يُوجه إلى التنمية سوى قرابة ٥٠٠ مليون دولار. وإذا أردنا أن يكون

والعمل على سبل توجيه بلد في الانتقال من حالة طوارئ إنسانية إلى تنمية مستدامة قد حقق أيضا تقدما كبيرا. ومن الواضح أنه لا يمكن التصدي بصورة تسلسلية للمشكلات المختلفة المتعلقة بالانتقال، كمعالجة الأمن على سبيل المثال قبل المسائل الإنسانية وقبل التنمية. بل على العكس، يجب صياغة الاستجابات في البداية بطريقة متكاملة ومتراصة. والتقارير المشترك بين الوكالات المعد تحت إشراف السيدة كارول بيلامي يحدد هذه المبادئ بوضوح ويقترح إجراءات ملموسة كي تتكيف أدواتنا التقليدية مع حالات الأزمات، ولتعزيز التنسيق. ويجب أن ندعم تنفيذها وأن نستمر في الممارسة، وتوسيع مداها لتشمل البنك الدولي، على سبيل المثال. ومن الأهمية بصفة خاصة أن نبين مختلف جوانب هذه الاستراتيجيات في المجالات التي يجب فيها دمج الصلاحيات المختلفة. وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي هي حاسمة كما نعلم، تعطي نموذجا لذلك. ويمكن للأمانة العامة والوكالات، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية أن تتفق، استنادا إلى التجربة السابقة، على تحديد إطار يمكن عندئذ تطبيقه وفقا لحالات معينة. ويجب أيضا أن نفكر في الأدوات المالية الأكثر ملاءمة لهذه الاستراتيجيات المتكاملة. وهذه مسألة معقدة، وقد يكون التحليل المنطقي للخيارات خطوة أولى.

وأخيرا، أود أن أؤكد مسألة استراتيجيات المتابعة، التي ربما كانت أبرز وجه من أوجه الضعف في النظم التي أنشأها المجتمع الدولي. وربما كان الافتقار إلى وجود آلية صارمة للمتابعة من وجهة نظرنا أحد أسباب بعض أوجه ما حدث من فشل. وأثبتت الخبرة أنه عندما تمر الأزمة، ينخفض الاهتمام السياسي والتعبئة الدولية انخفاضاً حاداً. بيد أن مرحلة الانتقال تتطلب التزاماً مطرداً على مدى سنوات عدة؛ وتوفر القدرة على التكيف وفق الأولويات

إن الورقة غير الرسمية التي أرسلتموها إلينا، سيدي الرئيس، توجز الحالة بوضوح، وإني أؤيد بالكامل تحليلكم لمختلف جوانب المشكلة. وكما أوصى من قبل تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، يجب أن نضع استراتيجيات أكثر اكتمالاً وأفضل تكاملاً للبناء الحقيقي للسلام. ويجب أيضا أن نرود أنفسنا بالوسائل لتنفيذها ومتابعتها تنفيذها. ويجب أن يكون ذلك إحدى الأولويات الرئيسية في السنوات المقبلة إذا أردنا تفادي بعض أخطاء الماضي. ولقد التزمت دولنا بذلك جمعياً في مؤتمر قمة الألفية، كما قلتم في ورقتكم غير الرسمية. ولذلك نعتقد أن هذه المسألة ستصبح إحدى القضايا الهامة في اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات في عام ٢٠٠٥، والذي أقرت مبدأه الجمعية العامة وسيكرس، بصورة محددة، لأهداف إعلان الألفية. ومما لا شك فيه أن الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام للتصدي للتهديدات التي تواجه الأمن الدولي والإصلاحات اللازمة يمكن أيضا أن يسهم إسهامات مفيدة.

وأود أن أبدي مجرد ملاحظات محددة اليوم، وعلى أساس المسائل التي أوعز بها إلينا الرئيس فيما يتعلق باستراتيجيات الاستجابة للأزمات ومتابعتها وبشأن إدراج عمليات حفظ السلام في هذه الاستراتيجيات.

أولا، حققت فكرة الاستراتيجية المتكاملة تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة. وأود أن أرحب على وجه الخصوص بجهود الوكالات المتخصصة - ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - للعمل مع البنك الدولي على إعداد تقييمات مشتركة للاحتياجات، مثلما حدث في حالي العراق وليبيريا، وأعتقد أنه سيحدث قريبا في هايتي. وهذه أداة لا غنى عنها، بالطبع، في وضع استراتيجيات عالمية. ولذلك لا يسعنا إلا أن نأمل بزيادة تحسين منهجية هذه التقييمات المشتركة، وبأن تصبح معيارا.

غالباً ما تكون ناشطة بالفعل في المنطقة في الوقت الذي يبدأ فيه التخطيط؟ وهل بوسعنا أن نقرب مرحلة تقييم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية - التي يجب أن تشرك البنك الدولي - من مرحلة تصميم عملية حفظ السلام؟ نعتقد بأنه ينبغي أن تقوم الأمانة العامة بالنظر في هذه المسائل وأن تشاطرنا عندئذ ملاحظاتها.

ثانياً، وينبغي أيضاً أن يراعي الهيكل المؤسسي لعملية حفظ السلام واختيار موظفيها شرط التماسك هذا. وسيكون تعيين مساعد للممثل الخاص للأمين العام الذي يكون كذلك منسقا مقيما ومنسقا للشؤون الإنسانية جزءاً من ذلك الإطار. ومن الواضح أن مهارات وخبرة ذلك الشخص الذي تتسم مهمته بالتعقيد بالفعل، تعتبر عاملاً هاماً في نجاح العملية ككل. وينبغي أن يكون الممثلون الخاصون أنفسهم على اطلاع كامل قدر الإمكان على المسائل الإنسانية والاقتصادية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيمكن توفير التدريب المناسب من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم على نحو أفضل.

وقد أظهرت الخبرة أنه لا غنى عن الأمم المتحدة، ربما في حالة من هذا النوع أكثر من أي حالة أخرى، في عملية تصميم وتنفيذ الاستجابات للأزمات الإنسانية. بيد أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تكون قادرة على تلبية هذه التطلعات من خلال مواردها الذاتية وعن طريق الجمع بين جميع العناصر الفاعلة المعنية. ويبدو لي أن مناقشتنا اليوم تعتبر بحد ذاتها مساهمة في هذا الجهد.

السيد ماكيبيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولاً، اسمحوا لي سيدي أن أشكركم على المبادرة بمطالبة مجلس الأمن بالنظر في هذا الموضوع الهام. وأود أن أرحب بوجود السفيرة مارياتا راسي رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في

بالاستناد إلى كيفية تطور الأحداث؛ والاستجابة الفورية، عند اللزوم إذا نشأت صعوبات جديدة.

ولذلك، فإنه يتعين علينا أن ننظر في وضع آليات سياسية وإدارية تمكن من إجراء متابعة فعالة للتقدم المحرز، وتحذر من وجود عقبات وتقترح العلاج. ويجب أن تشمل هذه الآليات أعضاء مجلس الأمن والبلدان المعنية والمناخين الرئيسيين والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ووكالات ومؤسسات التمويل الدولية. ويجب أن تكون هذه الآليات فعالة في الميدان بالإضافة إلى نيويورك وجنيف. ويدخل الفريق المصغر الذي أنشأناه بموجب القرار المتعلق بهيئة ضمن هذه الفئة. كما تعتبر الأفرقة التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مصممة لابتكار الاستجابة. ويتعين أن تكون هذه الصيغة التي نلجأ إليها بطبيعة الحال محددة بصورة أوضح وأن تستخدم على نطاق أوسع.

ثانياً، ذكر الكثيرون منا في سياق المناقشات التي جرت في ١٧ أيار/مايو أن عمليات حفظ السلام التي تضطلع غالباً بدور حاسم، يجب أن تكون جزءاً من استراتيجيات عامة لبناء السلام. ويصدق هذا بوجه خاص على حالة الأزمات المعقدة التي تتكافل فيها جوانبها المختلفة والتي يمكن فيها أن يؤدي كل جانب من هذه الجوانب إلى إفشال الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي.

ولن أكرر تأكيد الاقتراحات التي تقدم بها وفدنا، من بين وفود أخرى، أثناء المناقشات الأولية برئاسة باكستان، إلا أنني أود أن أؤكد نقطتين بوجه خاص.

أولاً، يعتبر التخطيط لعمليات حفظ السلام أمراً حاسماً. فهل من المتعذر إشراك الممثل الخاص للأمين العام ومساعديه في مرحلة مبكرة، بما في ذلك الأشخاص المسؤولين عن العمل الإنساني والتنمية؟ أليس بوسعنا أن نستخدم بصورة أفضل خبرة وكالات الأمم المتحدة التي

السلام وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إطار هذه الأفرقة وذلك لمعالجة الصراع من عدة جوانب وإبلاغ المجلس بناء على ذلك. ولن يكون من المهم من يقدم التقرير، ما دام يقدم للمجلس لحة عامة شاملة عن الحالة حتى يتسنى له حلها.

ويبدو لي، أنه بالرغم من أن هذا الجانب يعمل بشكل مناسب في القطاع الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى وجود آلية في القطاع السياسي والأمني للمؤسسة.

واليوم، يعتبر النظر في سبل جديدة لكفالة الترابط أمراً جوهرياً. وهذه هي نقطي الثانية، التي ستمكن منظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، من الاستجابة بصورة جماعية للتحديات التي تفرضها الأزمات المعقدة. ويعتقد وفدي بأن اتباع استراتيجيات مشتركة شاملة ترمي إلى تخفيف آثار الصراعات وتوفير استمرار الاتجاه المتزايد نحو تركيز متكامل وشامل يجمع بين عدد من الأساليب، مهمة معقدة للغاية بالنسبة للحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية والمنظمات غير الحكومية. ويجب أن يتم توليد التوافق السياسي في الآراء، على المدى الطويل، على أساس الجهود السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، الرامية إلى تسهيل عملية السلام.

ولكن التحدي الأكبر قد يكون التغلب على قلة التنسيق بين الوكالات والحكومات والمنظمات المشاركة في هذه العملية. إن الفريقين المخصصين لغينيا - بيساو وبوروندي مثالان ممتازان على كيفية القيام بهذه العملية. ونعتقد أيضاً أن العمل الوقائي هو الوسيلة الأكثر فعالية لمنع الأخطار المستقبلية ولتعزيز الأمن الجماعي.

حالات الطوارئ السيد جان إغلاند وبالبيانين اللذين أدليا بهما واللذين وفرا إطار مناقشتنا لهذا اليوم.

ونرى أن الجهود المقبلة المبذولة من أجل كفالة السلم والأمن يجب أن تستند بصورة متزايدة إلى حل المشاكل قبل أن تتحول إلى صراع حقيقي أو أزمة حقيقية. واقترح مختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات اتباع نهج تجعل هذا التماسك ممكناً، إلا أن الحقيقة هي أن مختلف أشكال التدخل - تقديم المعونة الإنسانية والإصلاح والتعاون الإنمائي والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع - لا تزال تختلف في منطقتها وتتناقض أحياناً في أساليبها.

وبالتالي، فإنه ينبغي أن يركز المجلس على الجوانب التي على الرغم من كونها جوهرياً في تسوية الصراعات فإنها تبدو مع ذلك مقيدة نوعاً ما إذا نظر إليها في السياق الأوسع للأزمات المعقدة. وينبغي أن تركز أجهزة الأمم المتحدة على الجوانب التي تعتبر هامة في سياق الحلول الطويلة الأجل، إلا أنها تفتقر إلى القدرة على التفاعل بصورة فعالة مع مجلس الأمن. وهذه هي المعضلة المؤسسية التي تواجه الأمم المتحدة وأعضاءها والتي لما يبرز الحل المناسب لها بعد.

وهناك جانب يستحق النظر يتعلق بالاستعانة بصورة أفضل بالأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات في سياق الأمانة العامة، التي يمكن أن تكون إحدى السبل لبحث المسألة. وأذكر أن تقرير الإبراهيمي قد اقترح القيام بعمل منسق في مجالات عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية والتعاون الإنمائي والإعمار. ويمكن أن يتحول هذا بالنسبة للأزمات المعقدة، في هيئة ثقافة في الأمانة العامة تفضي إلى إنشاء هذه الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات. وإذا ما حدث أي حادث يجتمع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):
أود أن أستهل بالشاء عليكم، سيدي، وعلى الرئاسة
الباكستانية، لإتاحة الفرصة لمناقشة هذا الموضوع الهام مرة
أخرى في هذه القاعة. فهذه قضية من قضايا الساعة في الحياة
الدولية المعاصرة، وأشكركم على اختياركم لها كخاتمة
لرئاستكم الناجحة.

وأود القول إننا سعداء بالبيانات التي أدلى بها،
وبحضور السفيرة راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي
والاجتماعي، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد
إغلند.

ونتوقع أن تكون مناقشة اليوم مساهمة في تحسين
الأساليب وتعريف أنجع للوسائل المناسبة لمعالجة الأزمات
المعقدة، التي أثرت في السنوات الماضية بصورة سلبية للغاية
على حياة الكثيرين، وأصبحت مصدر قلق بالغ للمجتمع
الدولي، وخطرا حقيقيا على السلام والأمن. وقد قدمت في
صباح هذا اليوم مجموعة من المقترحات ذات الصلة الوثيقة،
وأود أن أرحب بهذه المقترحات وأن أسجلها لتيسير المزيد
من مناقشتها.

إن الأزمات المعقدة التي نحن بصددتها اليوم، تنجم
بشكل متفاوت من حالات الانعدام الكامل للأمن، وكثيرا
ما تكون لها أبعاد إقليمية، بما في ذلك الصراعات العرقية،
والإبادة الجماعية، والعنف الخارج عن السيطرة، وقتل
المدنيين بأعداد هائلة، والمعاناة الجماعية الواسعة النطاق،
والتزوح الهائل للسكان داخل البلدان وخارج حدودها. وقد
دفعت الأزمات المعقدة المعاصرة المجتمع الدولي، والأمم
المتحدة بشكل خاص، إلى الوعي بضرورة معالجة الأزمات
المعقدة من ثلاث زوايا: من خلال الربط بين الأمن والتنمية،
ومن خلال الاعتراف بأن ما يجري داخل حدود بلد معين قد
يؤثر على السلم والأمن الدوليين، ومن خلال الإدراك أن

إن وسائل تعريف التدابير الوقائية معروفة جيدا. وقد
استمعنا هذا الصباح إلى بيانات بليغة حول ما نحتاج إليه من
أجل تطوير سياسة وقاية حقيقية، ولكن يبدو أن بحثنا عن
طريقة لتنفيذ هذه السياسة يتعرض للإحباط. ومن بين الطرق
التي يمكن إتباعها الاستناد إلى المادة ٩٩ من الميثاق، التي تأذن
للأمين العام بأن يوجه انتباه مجلس الأمن إلى الحالات التي
تهدد السلم والأمن الدوليين. ومع وجود الوسائل المتاحة
حاليا للأمين العام والمنظومة، يبدو أن مجلس الأمن لا يُدعى
إلا عندما تكون الأزمة على وشك الوقوع، ولا يكون هناك
بالتالي متسع لاتخاذ إجراء وقائي مسبق.

وفي ١٩٩٢ أصدر الأمين العام بطرس - غالي خطة
السلم، وكان قد لاحظ بحق، أن الوسائل المتاحة للأمانة
العامة، والتي شعر أنها لا تعتمد على الدول الأعضاء، من
شأنها أن تسمح بتطوير سياسة وقائية. فضلا عن ذلك، لجأ
داغ همرشولد إلى المادة ٩٩ من الميثاق للشروع بعمليات
حفظ السلم. وقد يهيم مجلس الأمن وهيئاته الفرعية النظر في
إمكانية توفير وسائل أفضل للأمين العام لانتهاج سياسة
وقائية، ولكي يحقق بذلك هدف إشراك المجلس في حالات
قد تتطور إلى صراعات.

في الختام، نحن في مواجهة ظروف غير عادية للغاية
كما لاحظتم، سيدي، ولاحظ آخرون. وأعتقد أن مجلس
الأمن والهيئات الأخرى، التي تعمل في الميادين الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية، تحرز تقدما تدريجيا نحو إيجاد الطرق
الفعالة لمعالجة الأزمات المعقدة. وإن مناقشة هذا اليوم
والبيانات التي تخللتها على جانب من الأهمية. وإن المهام
الموكلة لعمليات حفظ السلم مهمة أيضا. وسوف نحتاج
في النهاية إلى إيجاد طريقة للعثور على الأدوات التي تسمح لنا
بتقييم فعالية القرارات المعتمدة والآليات التي وضعت،
وكيف ساهمت في تحقيق أهدافنا.

وبخلاف الطابع غير المترابط لعمليات الأمم المتحدة في الماضي، تتسم العمليات الرئيسية الحالية بطبيعة متعددة الأبعاد. ومن خلال إدراج المهام العسكرية والمدنية في هذه العمليات، أصبح الهدف إنهاء الحروب، وتعزيز بناء السلام على المدى الطويل، من خلال ولوج مجالات كانت تعتبر في الماضي حاضرة بشكل استثنائي لسلطان الدولة صاحبة السيادة وكانت تعالج بشكل رئيسي عن طريق تقديم المساعدات الإنمائية. وبعض عمليات اليوم تنطوي على الإدارة المباشرة للأراضي والسكان وإعادة بناء الدول في ظل أفدح الانتهاكات لحقوق الإنسان والتدمير الكامل للبنية الاجتماعية والاقتصادية، كما كان الحال في كوسوفو وتيمور - ليشتي.

إن استجابة المجتمع الدولي لتحديات بناء السلام طبقت عملياً من خلال تنفيذ برامج في ميادين الحكم وإصلاح الأمن وسيادة القانون استهدفت أساساً توجيه دفة التغيير بشكل سلمي والرقى بالعمليات الدستورية وغيرها، وكفالة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحسين البنية التحتية للمؤسسات الأمنية كالشرطة والجيش، وإخضاعها لسيطرة مدنية. وتتضمن أيضاً تعزيز المصالحة الوطنية من خلال المحاسبة على الجرائم السابقة وتحقيق العدالة للضحايا، وتعزيز حقوق الإنسان والإصلاح القانوني والجنائي.

لقد طُلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤدي دوراً متزايداً في منع الصراع في إطار نهج متكامل أدرك المجتمع الدولي قيمته في تحقيق السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وهناك حالات محددة شارك فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في أفريقيا - غينيا - بيساو وبوروندي - تعتبر أمثلة جيدة تم الاستشهاد بها عدة مرات هذا الصباح.

الأمن الإنساني وبناء السلام هما مسألتان مترابطتان تحظيان باهتمام دولي مشروع. وقد جرى تطوير سياسات لمعالجة هذا الخطر الجديد على الأمن من قِبَل الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

إن تقرير الأمين العام حول منع الصراعات المسلحة عرض علينا بوضوح المنطلقات الأساسية لهذه السياسة وكيفية قيام منظومة الأمم المتحدة بالتعاون من أجل منع الصراعات المسلحة، وتحسين قدرة الدول على منعها. وقد برزت في التقرير ثلاثة أفكار رئيسية. أولاً، إن مسؤولية منع الصراع تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول الأعضاء، وينبغي اتخاذ إجراءات وقائية في مرحلة مبكرة من دورة الصراع توخياً للفعالية. ثانياً، إن الاستراتيجية الفعالة لمنع الصراعات تستلزم اتخاذ نهج شامل، على المديين القصير والطويل، ومنع الصراع والتنمية المستدامة والمتكافئة هما عمليتان تعزز إحداهما الأخرى. ثالثاً، تعتمد استراتيجية منع الصراع الناجحة على تعاون وثيق بين أطراف فاعلة كثيرة في الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني وغير ذلك.

ومع إسناد الدور الرئيسي إلى مجلس الأمن في مجال منع الصراعات المسلحة، فإن التقرير يقر مع ذلك، بأن التركيز الرئيسي للمجلس يظل منصباً بشكل استثنائي تقريباً على الأزمات والحالات الطارئة. وبوصف المجلس المحور الرئيسي للجهود الدولية لإدارة الأزمات وبناء السلام، فقد أنشأ في العقود الماضية عدداً من عمليات حفظ السلام كان هدفها الرئيسي وقف سفك الدماء، وتوطيد السلام، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
يسرنا أن نرى بين المشاركين في اجتماع مجلس الأمن اليوم السيدة مرياته راسي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيد جان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. إن مشاركتها شهادة أخرى على التعاون بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، عملاً بالصلاحيات المخولة لها لتنفيذ المهام المشتركة للمنظمة.

طبيعة التحديات والتهديدات العالمية الراهنة تفرض الحاجة إلى ردود فعل جماعية لمواجهةها تقوم على أساس الحرص والاحترام الشامل للمصالح المشروعة لجميع أعضاء المجتمع الدولي، مع التقيد الصارم بالمعايير القانونية الدولية السارية، والاشتراك الشامل والطاقت الكبيرة لشتى المؤسسات المتعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ونلاحظ مع الارتياح أنه تسنى في إطار الأمم المتحدة، في بحر مدة زمنية قصيرة نسبياً، تحقيق نجاحات كبيرة في تسوية صراعات إقليمية معقدة. ومن الأمثلة على ذلك العمليات في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وتيمور - ليشتي وليبريا، وفي عدد من الأزمات الإقليمية الأخرى. وهي تدلل بوضوح على نوع المهام المترابطة بشكل لا ينفصم التي ينطوي عليها ضمان أن يتم إرساء قواعد السلام وولادة الدولة - الأمة، والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الكامل للبلدان التي عصفت بها الصراع.

وقد بينت التجارب المتراكمة من تصريف شؤون عمليات حفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة، وبموافقتها، تغيراً جذرياً طرأ خلال العقد المنصرم على طبيعة المهام التي تواجهنا - انتقال من الرصد التقليدي لوقف إطلاق النار إلى تسوية معقدة لمشاكل تصل إلى حد تولي حكم الإقليم

إن الدور الأساسي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في معالجة الأسباب الجذرية للصراع والمساهمة في إجراء مناقشة شاملة متعددة التخصصات لمنع الصراعات المسلحة في السياق الإقليمي معترف به كإسهام قيم في منع الصراعات المسلحة وفي بناء السلام.

وإضافة إلى ذلك أنجزت الأفرقة العاملة المخصصة والأفرقة الاستشارية المعنية بالبلدان الخارجة من الصراع عملاً يستحق الثناء، وتشكل توصياتها مساهمات مهمة في منع الصراع وحله.

وبعد أكثر من عقد تم فيه إنشاء عدد كبير من بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام المتعددة الأبعاد، وبعضها يكاد يوشك على الانتهاء، أصبح المجتمع الدولي، بعد الاستفادة من دروس مراحل بناء السلام، أكثر قدرة على تقييم نتائج المكونات الأساسية لجدول أعمال بناء السلام فيما يتصل بالتعاون والتنسيق بين الوكالات وتطبيق أفضل الممارسات في بناء السلام. وهذا الاجتماع يمثل مرة أخرى مساهمة قيمة في المناقشة.

ونحن على اقتناع بأن الاستثمارات الكبرى التي يجب أن يستثمرها المجتمع الدولي - بما في ذلك السياسية والدبلوماسية والمالية والاقتصادية والثقافية والتحليلية والأخلاقية - يجب أن تركز للوقاية. وإن هيئات الأمم المتحدة الرئيسية - الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة - والهيئات الفرعية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمدارس والصحافة وكل عناصر المجتمع المحلي الفاعلة يجب أن تجعل من الوقاية حجر زاوية مسعى عالمي جماعي للنهوض بعالم ينعم بقدر أكبر من السلام والإنصاف والرخاء. وهذا هدف قابل للتحقيق.

إن الخطوات الدولية المتفق عليها المتخذة تحت رعاية الأمم المتحدة حققت النجاح بسبب القدرة الفريدة للمنظمة على الجمع بين دورها الرائد في الأمن واستعادة السلام ودورها في تقسيم العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتلك الطاقة يجب تطويرها لكفالة استجابة جماعية شرعية حقا للحالات الطارئة المعقدة في ظروف الصراع الدولي.

الخبرة المتراكمة فعلا لدى المنظمة في هذا المجال تبين بوضوح تام أن النتائج الأكثر فعالية في الأمم المتحدة كانت النتائج المحرزة في الحالات التي كفل فيها التفاعل البناء بين الهياكل الدولية والمؤسسات المحلية والحكومات الوطنية. ومن الناحية الأخرى تصاعدت المشاكل. بل توجد حاليا مصاعب في تنفيذ ولايتي بعثتي الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وفي كوت ديفوار وأنشطة وكالات الأمم المتحدة في المناطق الغربية من السودان. وعلاوة على ذلك، لم يتحقق مستوى الدعم الملائم لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لذلك الإقليم في صربيا والجبل الأسود. ونحن مقتنعون بأن التعاون الوثيق بين جميع الأطراف الفاعلة، بالإضافة إلى وجود الأمم المتحدة، هو وحده الذي يمكننا من ضمان معالجة الأزمات بأكثر الطرق فعالية وشمولا.

وهناك مغزى خاص لمواصلة إنشاء نوع جديد من العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن الأمثلة الإيجابية لذلك التعاون إقامة بعثة للاتحاد الأوروبي، بموجب ولاية من مجلس الأمن، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان، ونشر القوات المتعددة الجنسيات التابعة لأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا وكوت ديفوار، والفرق العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي واستبدالها لاحقا بعملية من

بشكل كامل. وإنما نؤمن بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب عليهما أن يعدلا بصورة كبيرة هياكل عملهما في حفظ السلام حتى تتناسب مع المهام الجديدة. وهكذا ينبغي للأفرقة المشتركة بين الإدارات المنشأة في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تعمل بفعالية على الإعداد للعمليات المعقدة لحفظ السلام والمهام التالية المتعلقة بالانتعاش الاجتماعي والاقتصادي وبناء الأمة في البلدان التي مزقتها الصراعات.

ومن الأمثلة الجيدة على ذلك النوع من الابتكار في تحسين فعالية ومحصلة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كان الاجتماع التنسيقي للممثلين الخاصين للأمين العام لضمان سلاسة الإجراءات المشتركة وحسم المشاكل الجماعية العابرة للحدود المرتبطة بمجملتها أمور منها تحريك الجماعات المسلحة بلا رادع، وتنظيم تدفقات اللاجئين، وتقديم المساعدة الإنسانية في عدد من الدول الأفريقية.

ويعطي مثل التسوية الأفغانية مخططا فعالا للدعم الدولي لعملية السلام. والجدول الزمني المتفق عليه وفقا لاتفاق بون كان قد استكمل بقرارات مادية اتخذت في مؤتمر طوكيو للمانحين، وجرى دائما باتساق تام مع المبادئ التوجيهية التي يطبقها الفريق الذي يرأسه السيد الأخضر الإبراهيمي. وقد وصلت مساعدة أساسية لاستقرار الحالة من قوة المساعدة الدولية الأمنية. وثمة عمل هام تنجزه البلدان الرائدة في ميدان الإصلاحات العسكرية والقانونية، واستحداث شرطة وطنية ومكافحة تهريب المخدرات. ويبدو لنا أن توافق الآراء الواسع النطاق حول مساعدة التسوية الأفغانية التي تمت تحت رعاية الأمم المتحدة، ما فتئت فعاليته تظهر للوجود. وليس من الصدفة أن النموذج الأفغاني يريد العديدون تطبيقه على العراق.

ذلك المسعى ظل المجلس يأذن بإرسال المراقبين العسكريين وقوات حفظ السلام والشرطة المدنية. وساعد حفظة السلام المتفانون أولئك على إحلال الأمن في مناطق الصراعات الدائرة في أنحاء العالم. وتبع ذلك الاستقرار والحلول السياسية والتنمية الاقتصادية. وألاحظ أننا غدا سنحتفل باليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

ومع ذلك، أدرك المجلس أيضا أنه من أجل ضمان استدامة السلم والأمن، من الأهمية بمكان إنشاء مؤسسات وهيكل وطنية تتولى المهام الأمنية عندما تغادر الأمم المتحدة. واعترف المجلس أيضا بأن أبعاد الأزمات قد تكون على درجة من التعقيد تستدعي أيضا موارد غير أمنية وموظفين لمعالجتها معالجة كاملة لمنع تكرار أعمال العنف. وفي هذه الحالات - وعلى نحو متزايد في معظم الحالات - أذن المجلس بإدراج موظفين معينين بحقوق الإنسان، وأذن للممثل الخاص للأمم العام بتنسيق - ولكن ليس لإدارة - أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية، أو أدخل عنصرًا للتدريب في عمليات حفظ السلام الجديدة.

وفي ليبيريا، وجد المجلس بلدا خربته سنوات من الحرب الأهلية و، بالتالي، لم تعد به مؤسسات عاملة تذكر. واستجاب المجلس بالإذن بإنشاء عملية قوية لحفظ السلام ذات مسؤولية عن طائفة من المهام المتعددة التخصصات. وحددت الأمم المتحدة الوكالات الرئيسية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية - لمعالجة المسائل المتعلقة بعودة اللاجئين. ورغم أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مسؤولة عن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، فإن تلك الأنشطة ليست سوى الخطوة الأولى في مساعدة عنصر واحد فقط من المجتمع المتضرر بسبب الحرب. ويحتاج المقاتلون السابقون بعد ذلك إلى المساعدة في عملية الاندماج والعودة. وفي ذلك الصدد، تشابه المساعدة التي يتلقونها

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبعثة حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة واتحاد الدول المستقلة في منطقة الصراع في جورجيا - أبخازيا.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين جهد الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما في مجالات مثل الاستجابة السريعة والاستخدام الفعال للموارد المادية والتمويل والنقل وتدريب الموظفين، إلخ. وهذه بالتحديد الطريقة التي ينبغي لنا جميعا المضي بها قدما، في ضوء رغبتنا الجماعية في جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أكبر قدر ممكن من الفعالية لتسوية مختلف الصراعات الدولية والإقليمية.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة. فهي تمثل فرصة للربط بين عدد من المناقشات المواضيعية الأخيرة لمجلس الأمن والرجوع إلى الوراثة للنظر بصورة أوسع في بعض المسائل المتداخلة والتحديات التي تواجه دور الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام.

إن معظم الأزمات التي يعالجها المجلس أو التي يسعى إلى منع نشوبها أزمات معقدة. وهي تمثل فشل المؤسسات السياسية والاقتصادية وأحيانا الاجتماعية، وبالتالي تتطلب حلولًا تفي بالاحتياجات الأمنية والإنمائية على السواء. ونحن نرى أنه ينبغي للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الاستجابة الدولية لهذا الخليط من الاحتياجات الأمنية والإنمائية أن يستفيد من مختلف الهيئات الموجودة في إطار منظومة الأمم المتحدة وأن يجري تنسيقه بعناية مع مختلف المصادر الأخرى للخبرة والموارد خارج الأمم المتحدة.

ويركز المجلس طاقاته والأموال المقررة لميزانية حفظ السلام في المقام الأول لاستيفاء الاحتياجات الأمنية. وفي

الممثل الخاص للأمين العام، ينبغي أن تتغير وفق خصائص الأزمة. ومن سوء الطالع أنه لا يمكن أن يكون هناك قالب واحد. فالأزمات المعقدة تتطلب استجابة معقدة وخاصة لكل حالة.

لقد تحرك مجلس الأمن مؤخرا لتفويض الممثلين الخاصين للأمين العام الذين يقودون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتنسيق كل أنشطة الأمم المتحدة في البلد. وذلك إجراء معقول بغية اتباع نهج منسق لاستيفاء الاحتياجات الأمنية والإنمائية والاستجابة لتعقيد معظم الأزمات. ولكن مرة أخرى، ذلك النموذج قد لا يكون مناسباً في جميع الحالات.

إن تركيزنا اليوم منصب على استجابة الأمم المتحدة للأزمات المعقدة، ولكن من الأهمية بمكان أن نتذكر أن الأمم المتحدة لا تعمل في فراغ. فهناك أيضاً استجابات ثنائية ينبغي أن تنسق مع الأمم المتحدة. ويمكن للأمم المتحدة والممثلين الخاصين للأمين العام أن يضطلعوا بدور مفيد في تنسيق وتشجيع الأطراف الفاعلة والمأنحين على الصعيد الثنائي، بدلاً من تثبيطهم بالإيحاء بأن الأمم المتحدة تسيطر على الموقف تماماً.

وقد رأينا، على سبيل المثال، تدريب الشرطة المدنية على أساس ثنائي في كوسوفو بالتنسيق مع برنامج الشرطة المدنية التابعة لعملية حفظ السلام. وتقوم حكومتي أيضاً بإدارة عملية إعادة الإدماج لأكثر من نصف المقاتلين الذين تم نزع أسلحتهم في ليبيريا بالتنسيق مع برنامج بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ذلك البلد.

وإضافة إلى ذلك، من المستحسن أن تكون هناك استجابة وطنية وينبغي أن تشجع. فالأطراف الوطنية الفاعلة من المجتمع المدني والحكومة لديها المعرفة المحلية والالتزام

المساعدة المقدمة إلى العائدين من اللاجئين والمشردين داخلياً. ولاستيفاء الاحتياجات المعقدة الطويلة الأجل فيما يتعلق بالأمن والاستقرار والمصالحة، يتعين على الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والوكالات الأخرى التركيز على عملية إعادة إدماج العائدين وعودتهم - سواء كانوا مقاتلين أو غير مقاتلين - وعلى المجتمعات التي تستقبلهم.

وفي أفغانستان، نجد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان مثال فريد لقدرة الأمم المتحدة على تنسيق برنامج شامل للتنمية والمساعدة بالتعاون مع تحالف عسكري ضخم، بقيادة الولايات المتحدة، وقوة أمنية منفصلة، هي القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي السنتين الأوليين من البرنامج استطاع الممثل الخاص للأمين العام، الأخضر الإبراهيمي، تحقيق إنجاز كبير بالعمل على الجبهات السياسية والإنسانية والاقتصادية والأمنية في وقت واحد ومساعدة الرئيس حامد كرزاي. وبعد إجراء الانتخابات الوطنية في أيلول/سبتمبر، ستكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان قد أشرفت على التنفيذ الكامل لما يسمى بعملية اتفاق بون، التي حددت سلسلة من المعايير المفضية إلى اعتماد أفغانستان على نفسها.

ويقر وفدي بأن معظم الأزمات المعقدة، والمسالك الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لصراع ما لا يمكن عزل بعضها عن بعض ومعالجتها على التوالي. غير أننا نعتقد أنه ينبغي أن تظل الاستجابة آتية من أسرة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات التي تتوفر لديها المعرفة والخبرة اللازمتان، وكذلك من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية.

ونرى أيضاً أن المجموعة المعينة من الوكالات، وهيكل ومهام عملية من عمليات حفظ السلام ومسؤوليات

غير الحكومية أو الأمم المتحدة، لديه بعض من أفضل أنظمة الإنذار المبكر قصير المدى في العالم. ولدى الأمم المتحدة، بالأخص، شبكة من أفضل شبكات جمع المعلومات في العالم - إذ تنتشر وكالاتها ومكاتبها في شتى أنحاء المعمورة، ولديها خبراء يعكفون على قضايا تتفاوت من حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والقضايا الإنسانية والصحة والتعليم والبيئة إلى التحليل السياسي.

لذلك، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة من أكثر المنظمات استنارة في العالم. ولكنها في حقيقة الأمر ليست كذلك. ومن أسباب ذلك أننا، نحن الأعضاء، نحجم عن تزويد الأمانة العامة للأمم المتحدة بالقدرة الإضافية المطلوبة لتحليل وتقييم الكم الهائل من المعلومات التي يمكنها الوصول إليها - وهو ما يعتبره وفدي مشكلة حقيقية. وهناك سبب آخر هو مدى قدرة منظومة الأمم المتحدة، بكل تعقيداتها، على استخدام قدراتها الحالية في تنسيق المعلومات المتوفرة لديها بالفعل وتطبيقها.

وثمة مجال ثالث للبحث في إطار الإنذار المبكر يتصل بالقدرات المتوفرة خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتمكين الأمم المتحدة من الاستفادة من تلك القدرات الموجودة لدى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية، قد يكون أحد الطرق لتزويد الأمم المتحدة بالأدوات التي تحتاجها. ونأمل أن يتسنى استكشاف ذلك.

باختصار، فإن المملكة المتحدة تعتقد أنه حتى تكون منظومة الأمم المتحدة فعالة حقاً ولكي تحافظ على سلامة موظفيها في حالات اتقاء نشوب الصراع وحفظ السلام، لا بد من تعزيزها بالدرجة التي تمكنها من التعامل مع عناصر الإنذار المبكر القصير والطويل المدى.

اللازم الطويل الأجل بتسوية الأزمات المعقدة ويجب عدم الاستهانة بإمكانية إسهامها، وينبغي تعزيز قدرتها على الاستجابة.

إنني أعرب عن تقديري للاستماع إلى بعض الأفكار القيمة من زملائي في مجلس الأمن وكذلك من ممثلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية):

إننا ممتنون لوكيل الأمين العام إغلند والسفيرة راسي على ما خصصاه لنا من وقت وعلى ما قدماه من أفكار ثاقبة اليوم. وأنا ممتن لكم، سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة للمجلس لمناقشة هذا الموضوع الصعب. وربما لأنه صعب جدا نرى أن لدينا حضورا محدودا جدا؛ وهذا أمر مخيب للآمال لأن الموضوع في غاية الأهمية.

والورقة غير الرسمية التي قدموها، سيدي، ساعدت على إثارة العديد من الأسئلة. وأود أن أركز على ثلاثة مجالات فقط: أولاً، الحاجة إلى نظم جيدة للإنذار المبكر؛ وثانياً، ضرورة معالجة الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار. وتحت كل من هذه العناوين سأتناول، على الأقل جزئياً، مسألة اتقاء الصراع. وأود أن أشير إلى أمر لافلت للنظر، حيث أن كل من تكلم هذا الصباح تقريباً قد شدد على أهمية تصدي المجلس نفسه لمسألة اتقاء الصراع.

أولاً، إن الإنذار المبكر على المدى الطويل أمر صعب، تجاهد كل الحكومات والمنظمات الدولية تقريباً من أجل تحقيقه. وحكومي تعمل من خلال تلك القضايا لتطوير منهجية أكثر انتظاماً لاستشعار الأزمات المقبلة أفضياً. ولكن الإنذار المبكر القصير المدى أقل صعوبة. فعلى المدى الزمني المطلوب لوضع تخطيط لاستجابات إنسانية لفترة تمتد من ٦ إلى ١٢ شهراً، ليس من الصعب كثيراً أن نستشف أن ثمة أزمة آتية. ومجتمع العمل الإنساني، سواء في شكل المنظمات

إبلاغ أعضائها بحالات الطوارئ التي ترى أنها تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وهذه أداة هامة ينبغي للمجلس أن يستخدمها للحيلولة دون تفاقم الأزمات المعقدة. والإحاطات الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام إغلند مؤخراً بشأن دارفور وشمال أوغندا كانت على جانب كبير من الأهمية. وترى حكومة بلادي أن هذه الإحاطات الإعلامية يمكن أن يكون لها دور هام في تذكرة المجلس بما يسمى حالات الطوارئ المنسية.

ثالثاً، إن الآلية المستحدثة والمفيدة تتمثل - كما أشار وفد إسبانيا - في اعترام الأمين العام تعيين مستشار خاص بشأن منع الإبادة الجماعية. ويمكن أن يكون ذلك الدور أساسياً في استرعاء نظر المجلس إلى الأزمات المعقدة.

ومجال اهتمامي الثالث هو تعقب الأسباب الجذرية للصراع وعدم الاستقرار. وكما أشار عدد كبير من الوفود، ينبغي ألا نكتفي بمعالجة التهديدات التي يسهل فهمها، مثل تلك الناجمة عن الميليشيات المنفلتة، وانتشار الأسلحة والإرهاب، بل لا بد من التصدي أيضاً للتهديدات التي يصعب قياسها، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، وتفشي الأمراض، وتحركات السكان، وشح الموارد وضعف الإدارة وغياب الديمقراطية والفقر والظلم الاجتماعي والتردي البيئي، وقائمة لا تنتهي من المسائل الهامة الأخرى. وكما أشارت غالبية الوفود صباح هذا اليوم، من الواضح أن الأمن المستدام يرتبط بالتنمية ارتباطاً وثيقاً. ولنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، دور لا غنى عنه في تخفيف حدة هذه التهديدات. وذلك لا يتعارض بأي شكل مع النقطة التي أثارها وفد الولايات المتحدة للتو، ومفادها أنه ينبغي إفساح المجال للجهود الثنائية إلى جانب جهود الأمم المتحدة.

أود الآن أن أنتقل إلى ترجمة الإنذار المبكر إلى عمل مبكر. لكن إذا كان في مقدورنا أن نوفر دعماً أكبر لقدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر، نكون قد يسرنا لأنفسنا معالجة مسألة تجنب الصراع، وهو ما طالبت به وفود عديدة.

غير أن ترجمة المعلومات المستقاة من الإنذار المبكر إلى عمل مبكر مهمة معقدة. وتوفر الإرادة السياسية والموارد أمر أساسي. ويمكن لمجلس الأمن أن يقوم بدور في هذا الصدد. ففي القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١)، شدد المجلس على أن منع نشوب الصراع المسلح جزء لا يتجزأ من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن. غير أن المجلس لم يُيق حالات الصراع المحتمل قيد النظر عن كتب منذ اتخذ ذلك القرار. ونحن قلما نطلب إحاطات إعلامية بشأن الأزمات المعقدة التي لا تكون قيد النظر بالفعل. بطبيعة الحال، هناك حساسيات بشأن تضمين حالات أزمات جديدة في جدول أعمال المجلس. ولكن علينا أن نبحث عن السبل الكفيلة بجعل إدراج الحالات الجديدة موضع ترحيب أكبر من جانب كل المعنيين - وهذه النقطة أشار إليها الوفد الصيني هذا الصباح.

وفي هذا السياق، فإن المملكة المتحدة ترحب بزيادة استخدام آلية قديمة، وآلية قائمة، وآلية جديدة مستحدثة. والآلية القديمة أشارت إليها أربع وفود أخرى على الأقل - البرازيل وشيلي وبنن وإسبانيا - وهي المادة ٩٩ من الميثاق. للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين. ونود أن تستخدم تلك الآلية.

أما الآلية القائمة، والمنصوص عليها في القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١)، فتتمثل في قدرة المجلس على دعوة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى

نرحب بالعمل الذي أنجزته مؤخرا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/الفريق العامل المعني بقضايا الانتقال التابع للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية في محاولة تحديد أدوات أفضل للعمل في البلدان الخارجة من الصراع إلى إعادة التعمير. كما نؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذل بين وكالات الأمم المتحدة العاملة بشأن تزايد حفظ السلام من أجل تعزيز تعاونهما، وهو موضوع تناولناه بشكل مطول في ١٧ أيار/مايو (انظر S/PV.4970).

وفي الختام، أود أن ألاحظ أن العديد من القضايا التي أثيرت في مناقشة اليوم يجري فحصها من قبل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام. وهذه تشكل مسائل صعبة؛ ونحن لا نحسد الفريق على مهمته. ولكننا نأمل أن يوفر الفريق اتجاهها قويا للأمم المتحدة وللدول الأعضاء فيها بشأن المسائل الرئيسية التي لا بد أن ننجزها على الوجه الصحيح، وفي ما يوجهنا الفريق إلى المجالات الحيوية للمزيد من العمل، بهدف اتخاذ قرارات خلال الدورة الستين للجمعية العامة. وتتطلع المملكة المتحدة إلى أن تشارك مشاركة كاملة في تلك العملية.

السيد تروتفاين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الباكستانية على إتاحة هذه الفرصة لمجلس الأمن كي يتناول هذا الموضوع الهام: وهو موضوع هام بالنسبة للأمم المتحدة، ولكنه هام أيضا بالنسبة لكل دولة عضو في المنظمة. وتؤكد مشاركة رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ على تلك الأهمية.

خلال الأشهر القليلة الماضية، نظر المجلس في الأوجه المختلفة والمعقدة لتسوية الصراعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. وناقش المجلس مسائل منع نشوب الصراعات، والعدالة وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية،

ولدي ثلاثة اقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن أن تتصدى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء من خلالها لجميع التهديدات. بمزيد من الفعالية. ويتعلق الاقتراح الأول بتعزيز الشراكات بين المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسائل السلم والأمن - وقد أثارت وفود عديدة هذه النقطة. ومن المفيد أن نذكر أنفسنا بالمادة ٦٥ من الميثاق، والتي تنص على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك. فهل نستخدم ذلك بما فيه الكفاية؟ ويسعدنا أن تكون السفيرة راسي معنا هنا اليوم. ويمثل فريقا المجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصصان بشأن بوروندي وغينيا - بيساو تطورا جديرا بالاهتمام للبناء عليه. وربما يبشر هذان الفريقان بدور بازغ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العمل مع البلدان في بناء قدراتها في مجالي منع نشوب الصراع وبناء السلام وزيادة الوعي بالاحتياجات المحتملة للدول أعضاء الأمم المتحدة.

ثانياً، علينا أن نتأكد من أن ولايات المجلس بشأن عمليات حفظ السلام تراعي التهديدات الأقل وضوحاً بصورة كافية. وأعتقد أننا نعمل على نحو أفضل بهذا الشأن. ولا يعني ذلك أن إدارة عمليات حفظ السلام بحاجة إلى أن تضطلع بكل الأنشطة أو أن تكون كل هذه الأنشطة ممولة من الميزانية المقررة، ولكنه يعني ببساطة أنه ينبغي للمجلس أن يعترف بالنطاق الكامل للمسائل اللازمة لتحقيق الاستقرار والسلام في حالة معينة.

ثالثاً، إن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى تعزيز تنسيق أنشطة منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وقد ذكر ذلك معظم المتكلمين صباح هذا اليوم. وإذا أتكلم بصفتي بلدا مانحاً، يجدر بالذكر مع ذلك أن المانحين أيضا بحاجة إلى تحسين تنسيقهم. وفي سياق منظومة الأمم المتحدة، فإننا

النقطة الأولى في هذا الصدد هي أن إجراءاتنا لا بد أن تكون موجهة، بعد إمعان النظر، إلى الأسباب الأساسية لنشوب الصراع. وقد تشمل هذه الأسباب خليطاً من الفقر وأوجه الظلم الاجتماعي - الاقتصادي والمؤسسات والممارسات الضعيفة للحكم وأوجه النقص - إن لم يكن الانعدام التام - للعدالة وسيادة القانون. والتصدي للأسباب الجذرية لا يشكل الأساس لمنع نشوب الصراع فحسب، بل يشكل أيضاً الأساس لضمان استدامة جهود حفظ السلام وبناء السلام.

إن ألمانيا، مثلها مثل الحكومات الأخرى والأمم المتحدة، تحركت لتطبيق مفهوم واسع للسلام والأمن يشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية - الاقتصادية وسيادة القانون والأبعاد الإيكولوجية. ونحن ندرك، كما يدرك غيرنا - وهنا تشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعبيراً قوياً عن ذلك الإدراك - أن السلام والأمن، لكي يكونا مستدامين، لا بد أن يتجذرا في مجتمعات تنعم بمؤسسات شاملة لجميع الأطراف وقائمة على المشاركة. ويجب أن تكفل تلك المؤسسات كرامة الجميع ورفاههم والفرصة للتطلع إلى تحقيق إمكانية كل رجل وامرأة. ولا بد أن توفر هذه المؤسسات وتضمن العدالة الاجتماعية والحقوق المتساوية والإجراءات التي تسمح بالتسوية العادلة والشاملة للصراعات.

وتسعى الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، إلى تعزيز نظام دولي قائم على قواعد، ونحن نؤيد ذلك الهدف تأييداً تاماً. وتمسكنا بالمعاهدات الدولية في ميادين حقوق الإنسان ونزع السلاح والتجارة والحماية البيئية، وامثالنا لهذه المعاهدات، فضلاً عن دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية أمور تترجم هذه الفلسفة إلى التزامات عملية.

ودور القطاع الخاص في حالات ما بعد الصراع، ومؤخراً جداً، مسائل حفظ السلام. ونظر المجلس أيضاً في دور النساء، بوصفهن ضحايا محتملة للصراع وبوصفهن أطرافاً فاعلة لا غنى عنها في بناء السلام على حد سواء، كما أن المجلس اتخذ إجراءات للتصدي لمحنة الأطفال المرتبطين بالصراع المسلح.

ويشكل اهتمام المجلس بتلك المسائل، التي هي جميعها ضرورية لضمان استدامة جهود المجلس لبناء السلام، تطوراً جديراً بالترحيب؛ وبطبيعة الحال، يمكن أن يعزى هذا إلى حقيقة أن عدداً من حالات الأزمات المعقدة كانت مدرجة، وما زالت مدرجة، في جدول أعمال المجلس. وحالياً، فإن البند المتبقي في أذهان الجميع هو الحالة البالغة التعقيد في العراق، حيث تشكل المشاكل الأمنية الخطيرة والانتقال من الاحتلال إلى السيادة والجهود المبذولة للتصدي للحالة الإنسانية ولبناء الاقتصاد ومسائل العدالة والمصالحة خليطاً هائلاً من التحديات المتشابكة. ولكن حالات أخرى مختلفة جداً، من قبيل الحالات في دارفور وكوت ديفوار وهاييتي، تقتضي اهتماماً لا يقل عن الاهتمام الموجه إلى هذه المسائل.

والقاسم المشترك بين معظم الأزمات هو أنها معقدة. بيد أن أسباب تعقيدها تكاد دائماً تختلف. وبالتالي، عوضاً عن مناقشة أي حل يطبق في جميع الأحوال، سأحاول أن أطرح ثلاثة قواسم مشتركة يمكن، في رأينا، أن تستخلص من المناقشات السابقة للمجلس، وتستحق أن تُستبقى، خاصة في وقت عكف فيه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير على بذل جهد واسع النطاق لاقتراح إجراء إصلاحات أساسية ستمكّن، كما يأمل المرء، الأمم المتحدة من التصدي بأكثر السبل كفاءة للتهديدات والتحديات الماثلة اليوم ولتهديدات وتحديات الغد.

وأخيرا وليس آخرا، فإن التعاون المفيد بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية أثبت، في كل التجارب المكتسبة في غرب أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة البلقان ضمن مناطق أخرى، أنه طريقة فعالة للاستجابة للالتزامات المعقدة. وفي ذلك السياق، نحن نرحب بحقيقة أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عقد جلسته الافتتاحية قبل مجرد ثلاثة أيام، كما أننا نشجع تلك الهيئة على الوفاء بعبارات رئيسها، الرئيس النيجيري أوباسانغو: ألا وهي "أن أفريقيا على أهبة الاستعداد للعمل". وينبغي أن يقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمساعدة الترتيبات الإقليمية في احتياجهما لبناء القدرات، حيثما كان ذلك ضروريا ومناسبا.

النقطة الثالثة هي أنه يطلب من الأمم المتحدة بقدر متزايد أن تنظر إلى ما يتخطى آفاقها الحكومية الدولية. ولا يشكل ظهور الأطراف من غير الدول عبئا على جانب التحديات من المعادلة فحسب، ولكنه أيضا - بل وقد يكون أكثر من ذلك - إضافة إلى جانب الخبرة والاتصالات العامة والإجراءات من هذه المعادلة. وبينما سيظل اتخاذ القرار في الأمم المتحدة من مسؤولية الحكومات، فإن إدماج أصحاب المصلحة وأصحاب الخبرة من غير الدول في عملية المداولات هو لصالح الجميع إلى أقصى درجة: لصالح اتخاذ القرار عن دراية ولصالح قبوله شعبيا. وقد تم التركيز بقدر كبير على تلك النقطة في سياق مداولاتنا بشأن العدالة وحكم القانون والمصالحة الوطنية. وكانت مناقشتنا عن الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في التصدي للصراعات وحالات ما بعد الصراعات حتى الآن فرصة أخرى لإظهار التكامل بين جهود الدول والأطراف من غير الدول.

وقد حصل المجلس بالفعل على شيء من الخبرة في الجمع بين أصحاب المصلحة من الدول ومن غير الدول، سواء كان ذلك من خلال عقد جلسات للمجلس بصيغة

والنقطة الثانية هي أنه، بينما تحتاج الأمم المتحدة إلى تطبيق مفهوم واسع للأمن، ينبغي ألا يثقل كاهل المجلس بمهام هو أقل تجهيزا لها. والطريقة الأفضل للتصدي للجوانب المتعددة الأبعاد للصراع هي إيجاد ترتيبات ذات مغزى لاقتسام العمل بين الذين لديهم، بطريقة أو بأخرى، مزايا نسبية في التصدي لحالة معقدة معينة.

ولقد قطعت الأمانة العامة شوطا بعيدا نحو تيسير الاتصال والتعاون الشاملين لعدة قطاعات في إطار الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أشير إلى إنشاء اللجان التنفيذية، وخاصة اللجنة التنفيذية للسلام والأمن. وقد أحرز تقدم نحو استجابة متماسكة ومنسقة لمنظومة الأمم المتحدة في حالات الانتقال في ظل قيادة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، من خلال العمل المشترك لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للمساعدة الإنسانية. كما يمكن استخلاص دروس هامة من فرقة العمل المتكاملة للبعثة المنشأة في سياق أفغانستان، متابعة للتوصية الواردة في التقرير الهام للإبراهيمي عن حفظ السلام (S/2000/809).

وفي الحالة المحددة للعدالة وسيادة القانون، ندرك أن الأمم المتحدة، بما فيها مختلف أجزاء الأمانة العامة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، قد اكتسبت الآن خبرة كبيرة. ونحن ننتظر بأمل كبير تقرير الأمين العام عن العدالة وسيادة القانون وأي اقتراحات أخرى بشأن كيفية ترجمة هذه الخبرة إلى إجراء أكثر تماسكا.

وبالبناء على تجارب الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، والفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات، يمكن استكشاف ترتيبات محتملة للمزيد من التعاون المكثف بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

القضايا تشمل السياسات الاقتصادية الفاشلة، والخدمات الاجتماعية غير القادرة على الوفاء بالنمو السكاني أو الأوبئة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والحكم السيئ والفساد، والتوتر الديني والتمييز العرقي، وندرة الموارد الطبيعية أو المنافسة، والفقر المتفشي وغياب الأمل. والأزمات المعقدة التي تظهر في منعطف خطير لدورة الصراع، تتطلب اهتماما محمدا وفوريا. وإذا تركنا تخلف التنمية والقمع السياسي والظلم الاجتماعي والمظالم المتأصلة من دون معالجة، سينجم عنها تعطيل تام للسلطة، إذ سيتفجر العنف وستنفجر الدولة من الداخل مما يهدد الاستقرار الإقليمي.

إن الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة الهادفة إلى الاستجابة للأزمات المعقدة يجب أن تدعم الهياكل التي ترمي إلى تعزيز السلام، وبذلك تغير الظروف التي سمحت بنمو الأزمات. وتتشابك أعراض الأزمات المعقدة وأسبابها الجذرية في علاقة تعاضدية. ولذلك السبب، يجب أن يتضمن النهج المستدام للاستجابة للأزمات المعقدة مكونات متكاملة ومنظمة للأمن والتنمية بغية حل الأزمات ومعالجتها مشتقاتها الهيكلية. ومثلما ورد في الورقة غير الرسمية لجلسة اليوم، يجب أن يظل الرابط المتأصل بين السلام والتنمية في لب استجابة الأمم المتحدة.

وترحب رومانيا بالتطورات التي حققتها أسرة الأمم المتحدة في وضع استجابة شاملة ومتكاملة للأزمات المعقدة. ويمكننا هنا أن نشير إلى أن وكالات التنمية تعيد النظر في المفاهيم التقليدية للمساعدة الاقتصادية.

ومع التقدير الكامل لحقيقة أن السياسات والمؤسسات المحلية الجيدة ضرورية لكي يكون للمساعدة تأثير إيجابي، فقد وضعت وكالات الأمم المتحدة أدوات وآليات لسد الفجوة بين الإغاثة والتنمية، وربط نهجها بنهج

أريا، أو من خلال التعاون الشديد الفعالية فيما بين الدول الأعضاء المهتمة وأصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، مثلما حدث بشأن قضية الأطفال والصراعات المسلحة. ونحن لا نشجع المجلس فحسب، ولكن الأمم المتحدة بأسرها، على استكشاف هذه النهج بقدر إضافي.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى نقطة يتم تجاهلها بسهولة. إن التفكير في إدارة الأزمات على نحو أفضل، مثلما نعمل اليوم، يعني ضمنا الإقرار بأن منع الصراعات يفشل في أغلب الأحيان. ويجب أن يظل منع الأزمات - على أساس الإنذار المبكر، وبقظة وتصميم الهيئات الفعالة والجيدة التصميم في الأمم المتحدة، والردع ذي المصدقية كلما أمكن ذلك، والمعايير المقبولة عالميا - في لب مساعينا.

السيد دومتروف (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):

سيدي الرئيس، سمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على الإعداد لهذه المناقشة المهمة بشأن موضوع على قدر كبير من الأهمية. وأود أيضا أن أرحب بوجود السفارة مرياته راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيد جان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

سيركز عرضي أولا على تعريف الأزمات المعقدة؛ وثانيا، على التقدم الذي أحرزته أسرة الأمم المتحدة في وضع استجابة شاملة ومتكاملة للأزمات المعقدة؛ وثالثا، على التوصيات التي تهدف إلى التغلب على التحديات النظرية والعملية الحالية التي يواجهها وضع نهج مستدام.

فيما يتعلق بالتعريف، تنشأ الأزمات المعقدة في أجزاء عديدة من العالم، وهناك - على سبيل المثال لا الحصر - حالات في الصومال وهابتي وكوت ديفوار تشكل أمثلة مروعة. وهي تتضمن مجموعة متنوعة من

ثانيا، ينبغي لأسرة الأمم المتحدة أن تعتمد بقدر متزايد على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، نظرا للنجاح الذي حققته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في منع وتسوية الأزمات في ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو وبوروندي، ومؤخرا، في السودان. واعترفا بأهمية المنظمات الإقليمية في منع الصراعات وتسويتها وإدارتها، ستستضيف رومانيا مناقشة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أثناء رئاستها لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه.

ثالثا، بالإضافة إلى البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن عن دوره في التسوية الهادئة للصراعات بتاريخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد بقدر أكبر من إجراءات الفصل السادس من أجل الترويج لمنع الصراعات. وتقدم آليات من قبيل اللجان وبعثات تقصي الحقائق والحوار المباشر مع أطراف النزاعات فرصا لتحديد الأسباب الجذرية لأسباب الأزمات المعقدة وللاستجابة لها في المراحل الأولية من تطورها.

رابعا، ينبغي مواصلة ممارسة تشكيل مجموعات الأصدقاء وتعيين ممثلين ومبعوثين خاصين للأمين العام بوصفها وسيلة لتعزيز التعاون والتآزر مع الأمين العام، والاستفادة من النجاح المحرز في أفغانستان وهاييتي.

خامسا، ينبغي لمجلس الأمن أن يزيد دعم أجهزة الأمم المتحدة وآلياتها في جهودها المبذولة في مجالي الأمن والتنمية. وينبغي أن يعقد جلسات لاستعراض العلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مستفيدا من التجربة في غينيا - بيساو، وأن يستكشف إمكانية وجود قدر أكبر من التفاعل مع الجمعية العامة.

سادسا، ينبغي تعزيز آليات التعاون والتآزر فيما بين مجتمعات الأمن والتنمية، نظرا لأن وكالات التنمية تشكل

المجتمع الأمني. بالإضافة إلى ذلك، تركز نهج التنمية على بناء القدرات لأمد طويل وبرامج التنمية المستتقة محليا لبناء القدرات، التي تسهم في تهيئة بيئة إيجابية من أجل الاستقرار المستدام.

وبالمثل، فقد وسع المجتمع الأمني التابع للأمم المتحدة مجال أنشطته لإدارة الأزمات. إذ وسع مجلس الأمن مفهومه عن السلام والأمن مقرا بالبعد الإنساني بصفته تهديدا للأمن. وبالإضافة إلى الإذن بعدد من عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، فقد اختار المجلس قضايا من قبيل بناء السلام، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة بصفتها مواضيع لمناقشاته الشهرية.

وتوجد الآن آليات للتنسيق المركزي، تسمح بالتعاون فيما بين القطاعات بشأن أفرقة عمل مواضيعية وأفرقة عمل قطرية محددة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام.

وبينما تبرز تلك التطورات الاتجاه السائد في الأمم المتحدة من حيث تلاقي جانبي التنمية والأمن داخليا، تظل هناك تحديات على الصعيد السياسية والمؤسسية والتشغيلية. وأود أن أقترح بضع توصيات لتحسين استجابة الأمم المتحدة للأزمات المعقدة وأيضا لتحسين فعالية برامج وأنشطة بناء السلام.

أولا، في حالات الأزمات المعقدة ذات العنف الذي يطول أمده، ينبغي ألا تركز برامج التنمية على تقديم المساعدة الإنسانية لأجل قصير واستبعاد دعم الاحتياجات المطلوبة لأمد طويل، حيث أن هذا يجعل السكان المدنيين يعتمدون على المساعدة الخارجية وأقل قدرة على استرداد عافيتهم بعد الحرب.

مناقشة اليوم. ونحن ممتنون لهما على البيانين المتبصرين اللذين أدليا بهما.

لقد أتى جان إغلاند على ذكر ٢٠ أزمة راهنة تطال حياة ملايين البشر. ومعظمها أزمات معقدة تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن.

إن اعتماد استجابة شاملة ومتكاملة ومتسقة لهذه الأزمات يظل تحديا جسيما يواجه المجتمع الدولي. ولدينا في الأمم المتحدة مؤسسة هي الأفضل قدرة على الخروج باستجابات مناسبة التوقيت وفعالة ومتسقة.

وعلى الصعيد السياسي، يجب دائما أن تتمثل الأولوية الأولى في التحرك الدبلوماسي الوقائي. وتظل القدرة ذات المصدقية على الإنذار المبكر استنادا إلى تحليل محايد ودقيق للحالات شرطا أساسيا، ويسرني أن يكون زميلي ممثل المملكة المتحدة قد تكلم عن هذه النقطة. فإذا كان هذا التحليل يشير باتجاه صراع محتمل، كان على منظومة الأمم المتحدة أن تتحرك على الفور وبشكل متسق لمنع نشوب هذا الصراع. وعلى نحو ما أشار إليه أحد الظرفاء، فإن درهم وقاية خير من قنطار قرارات تصدر عن مجلس الأمن. وثمة وسائل عدة متاحة لدينا، تتراوح بين مساعي الأمين العام الحميدة والآليات المنصوص عليها في المادة ٣٤ من الفصل السادس من الميثاق، مروراً بما يمكن للجمعية العامة اتخاذه من مبادرات. وهذه جميعا يمكن الاستفادة منها في معالجة الحالات التي يمكن لاستمرارها أن يشكّل خطرا على صون السلم والأمن الدوليين.

يبد أن ثمة حاجة أكبر إلى استجابة مبنية على سياسات موزونة يتعاون الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة عموما على وضعها، كل ضمن إطار دوره وولايته. ونعتقد أن فكرة البرازيل المتعلقة بالعمل على تفادي الصراعات لجديرة بمزيد من الاهتمام.

عادة الوجود الدولي الوحيد في بلد قبل الأزمة، وبذلك تكون لها القدرة على التنبؤ بالعنف وتجنبه.

سابعاً، إن تقييم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات ينبغي أن يبدأ. وينبغي، على سبيل المثال، تحديد ما إذا كان تعيين المنسق المقيم نائبا للممثل الخاص، على نحو ما هو مطبّق في بعثات الأمم المتحدة في سيراليون وطاجيكستان وهاتي، هو فعلا أنجع وسيلة لتحسين التنسيق بين الجهات المشرفة على إدارة الصراع، من جهة، والتنمية، من جهة أخرى. وينبغي أيضا أن يقيّم إمكانية إنشاء أفرقة عمل متكاملة داخل البعثات في المستقبل، على نحو ما هو متبع في أفغانستان. وبوجه عام، ينبغي إيلاء الاهتمام لاعتبار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان نموذجا لنهج جديد متكامل إزاء الأزمات المعقدة.

ثامنا، ينبغي للدول الأعضاء أن توفر مزيدا من الدعم وولايات أكثر وضوحا لجهود الأمم المتحدة في الأنشطة المتكاملة والشاملة. وينبغي تحسين تخطيط البرامج وتنفيذها وينبغي أن تتسم الولايات بقدر كاف من المرونة يسمح بالوفاء بالمهام المطلوبة.

وأخيرا، وبغية زيادة قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ الاستجابة للأزمة المعقدة، ينبغي أن تشمل مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية أساليب ابتكارية لتوليد الموارد من منظور بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي

ممثلا لباكستان.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن شكري لوكيل الأمين العام جان إغلاند، وكذلك لرئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفيرة مرياته راسي، على مشاركتها في

بشئى السبل، فإنها ليست ترياقا يعالج كامل سلسلة المسائل المعقدة والأسباب الكامنة في أساسها. وما سيراليون سوى مثال دال على ذلك.

من هنا، على المجلس أن يولي مزيدا من الاهتمام لتسوية الصراعات. ويتضمن الفصل السادس من الميثاق جردا كاملا بالتدابير التي يمكن للمجلس أن يركن إليها في سعيه إلى تحقيق هذا الهدف. ويجب أن يكون ثمة إقرار واضح بأن السلام المستديم لا يمكن أن يتحقق إلا بالتصدي بفعالية للأسباب الكامنة في أساس الصراعات.

إن الأسباب الجذرية للصراعات عديدة ومتنوعة. فهي ذات طابع سياسي، واجتماعي، واقتصادي، وتاريخي وثقافي. بيد أن الفقر والتخلف الإنمائي يبدوان ظاهرين في جميع الأسباب الجذرية الكامنة في أساس ذلك. ويكفي النظر إلى المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لنرى أن مسرح جميع حالات الصراع التي نتصدى لها محصور تقريبا في العالم النامي، وهي ملاحظة لافتة بالفعل للنظر لكنها ليست مفاجئة. فالترابط بين السلام والتنمية بات للجميع يدركه الآن. وكان هذا الموضوع أيضا في صلب مؤتمر قمة الألفية الذي اتخذ عددا من القرارات الهامة والبعيدة الأثر في ما يتعلق بالأهداف المزدوجة للسلام والتنمية.

إن النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي إزاء الأزمات المعقدة يجب أن يراعي هذا الترابط الحيوي بين السلام والتنمية. ومن جديد، يبدو الاتساق الاستراتيجي على مستوى السياسات شرطا أساسيا في ذلك. وهذا يستتبع تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. فإلى جانب كون الأزمات المعقدة تقع ضمن نطاق اختصاص مجلس الأمن، فإن هذه الأزمات، بسبب طبيعتها المتعددة الأبعاد، تشمل أيضا، بدرجات متفاوتة، مجالات مسؤولية الجهازين الرئيسيين الآخرين التابعين للأمم المتحدة، وهما الجمعية

أما في حال نشوب صراع ما، فإن دور مجلس الأمن يصبح واضحا ومبرزا. فقد طور المجلس العديد من الأدوات لإدارة الصراعات. وإجراءات العمل المعيارية التي يتبعها واضحة: أولها وقف القتال، وثانيها الفصل بين الأطراف المتحاربة، وذلك في حال الضرورة، عن طريق نشر قوة عازلة لحفظ السلام. وتساعد بعثات حفظ السلام على احتواء الصراع، وإنقاذ حياة البشر وإفساح المجال أمام صنع السلام. وليس مصادفة أن ثمانين من أصل ١٥ عملية لحفظ السلام تتسم بطابع معقد. ويكتسي التحرك السريع من أجل اتخاذ قرارات منشئة لعمليات حفظ السلام وتعيين ممثلين خاصين للأمين العام أهمية حاسمة في نجاح هذه الجهود في المرحلة الأولية.

وإن نوعية مشاركة المجلس - سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة - تكتسب هي الأخرى أهمية حاسمة. وفي الآونة الأخيرة، باتت البعثات التي يوفدها المجلس إلى مناطق الأزمات أداة هامة في فهم الوقائع الميدانية على نحو أفضل وفي إيجاد سبل لاحتواء الصراعات والنهوض بعمليات السلام. وإن تفاعل المجلس مع المنظمة الإقليمية ودون الإقليمية آخذ هو الآخر في التنامي، انسجاما مع أحكام الفصل الثامن من الميثاق. وقد بين التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن هذه الشراكة تعود بالمنفعة المتبادلة بل وهي مرشحة على الدوام لأن تكون كذلك. وقد أدت هذه الشراكة دورا محوريا في المساعدة على تثبيت حالة الصراع قبل نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل من ليبيريا وكوت ديفوار. وعلى النسق نفسه ينبغي أيضا تطوير التعاون مع مجلس السلم والأمن الذي أنشئ حديثا في إطار الاتحاد الأفريقي.

لكن على المجلس أن يذهب إلى أبعد من مجرد إدارة الصراعات في تصديه للأزمات المعقدة. ففي حين أن بعثات حفظ السلام العاملة في إطار ولاياتها يمكنها توفير المساعدة

ونأمل أن ينظر مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في هذا المقترح وفي مبادرات مماثلة، وأن تراعى في إطار مقترحات الإصلاح المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة.

وهناك أمر شدد عليه وكيل الأمين العام إغلند في ملاحظاته وينطبق على كل أنحاء المنظومة، وهو الحاجة إلى التمويل الكافي للإجراءات المطلوبة لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتحسينها وإعادة السلام والاستقرار. وفي الواقع، يكلف حفظ السلام اليوم ٣,٥ بليون دولار وقد تزداد هذه التكلفة أكثر. ولكن يجب أن ننظر إلى الأمور من منظورها الصحيح. فليست الأمم المتحدة وأسرة منظماتها الأداة الوحيدة المتاحة للتصدي للأزمات المعقدة فحسب، بل هي أيضا أكثر الأدوات فعالية من حيث الكلفة. وهناك حاجة إلى فعل الكثير لإبراز تلك الحقيقة البسيطة ونشرها. ونحن نتفق مع الذين قالوا إن كل المسائل التي نظرنا فيها ستُدمج وينبغي النظر فيها بالمناسبة السعيدة للذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسا للمجلس.

أود أن اذكر في ختام مناقشتنا أن ما حققته هذه المناقشة قد فاق ما كان لدى الرئاسة الباكستانية من توقعات حين اقترحت النظر في هذا البند.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في السابق، ستعد الرئاسة الباكستانية ملخصاً للأفكار والمقترحات العديدة المفيدة والمهمة التي قدمها كل وفد تقريبا في هذه المناقشة.

وحيث أن هذه هي آخر جلسة علنية لنا هذا الشهر - كما أمل أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء المجلس وسائر أعضاء الأمم المتحدة على دعمهم القوي للرئاسة الباكستانية وتعاونهم معها خلال هذا الشهر. ولقد أسعدني حقاً أن أخدم المجلس بصفتي رئيسا له.

العامية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. لذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تضفي الأمم المتحدة عنصر التفاعل على عملها من خلال التعاون والتنسيق والتكامل في عمل أجهزتها الرئيسية.

إن بناء السلام يُرى حاليا على أنه عنصر حاسم في أي استراتيجية للسلم والتنمية المستدامين. ففي حالات ما بعد الصراع - من قبيل ما حصل في غينيا - بيساو وبوروندي - أظهرت عملية بناء السلام أوجه التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد سمعنا بذلك من السفارة راسي. وبناء السلام في معظم الأزمات المعقدة متعذر كذلك في غياب مشاركة مؤسسات بريتون وودز ودعمها النشطين.

وإن التنسيق داخل الأجهزة يجب أن يرافقه تنسيق بين الأمانة العامة والوكالات، والصناديق والبرامج. فمن خلال تعميق التنسيق على نطاق المنظومة، يصبح بمقدورنا أن نكفل في الوقت المناسب وبصورة فعالة ومنتسقة الاستجابة للأزمات التي كثيرا ما تضع إرادة منظمنا وقدرتها على الحك.

ولقد تم طرح عدة اقتراحات لتعزيز الاتساق تصديا للتحديات المتنوعة. ففي الآونة الأخيرة، اقترح رئيس موزامبيق ورئيس وزراء البرتغال إنشاء لجنة جديدة لتعزيز السلام والتنمية، على أن تكون ولايتها صادرة عن مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن تعمل بالاشتراك معهما. واقترحت باكستان نفسها إنشاء لجان مركبة مخصصة تكون تابعة لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة - الجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - بغية التصدي بفعالية للأزمات وحالات الطوارئ المعقدة، ولا سيما في أفريقيا. والوفد الباكستاني في صدد تميم ورقة غفل بصورة غير رسمية اليوم تبين اقتراحنا القاضي بإنشاء اللجان المركبة المخصصة.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي.
بذلك يكون مجلس الأمن قد أختتم المرحلة الحالية من نظره
في البند المدرج في جدول أعماله.
رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة وجميع موظفي
الدعم، بمن فيهم موظفو المؤتمرات والمترجمون الشفويون
وضباط الأمن وكل الموظفين الآخرين على تفانيهم في
عملهم. وأعرب عن أطيب تمنياتنا للسفير باخا وفريق وفد
القلبين برئاسة ناجحة جدا الشهر المقبل.